

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)

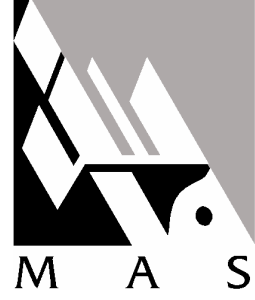


آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

محمود الجعفري
ناصر العارضة

كانون الأول 2002

مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية
ودول مجلس التعاون الخليجي**

**محمود الجعفري
ناصر العارضة**

كانون الأول 2002

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لينة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2002 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية
ودول مجلس التعاون الخليجي

محمود الجعفري
ناصر العارضة

كانون الأول 2002

أفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

الباحثان: محمود الجعفري، زميل باحث في ماس، واستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس
ناصر العارضة، باحث مساعد في ماس

مساعدة البحث: دارين لافي، مساعد باحث في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص: شرين عبد الرازق

التسيق الفني: ليلى عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من قبل مركز بحوث التنمية الدولية-كندا IDRC
والتمويل التكميلي من قبل مؤسسة فورد والبنك الإسلامي للتنمية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

كانون الأول، 2002

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع بحثي أشمل للمعهد، يستهدف استشراف إمكانات ومجالات وسبل تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية العربية، باعتبارها ضرورة استراتيجية بالغة الحيوية، لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وفك ارتعانه للاقتصاد الإسرائيلي، وتقليص حساسيته للسياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية.

فقد سبق للمعهد أن أصدر دراستين اهتمتا باستطلاع إمكانات ومجالات وآفاق تنمية التبادل التجاري وتطوير التعاون الاقتصادي مع كل من مصر والأردن، وباستخدام أسلوب التحليل الكمي، أظهرت نتائج الدراستين وجود آفاق رحبة لذلك، وتقدما بتوصيات ومقترحات تفصيلية حول السياسات والتشريعات والإجراءات التي ينبغي مراعاتها للإفادة من الإمكانيات المتاحة وتعظيمها، بما يعود بالنفع على الأطراف كافة.

كما أصدر المعهد دراسة ثالثة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حاولت استطلاع ما يتيح انضمام فلسطين لهذه المنطقة من فرص ومكاسب، وما يرتبه عليها من التزامات وأعباء، وبخاصة أنه تم منح فلسطين ميزة التمتع بمعاملة الدولة الأقل نمواً، والذي يتيح لها فرصة فريدة للاستعداد والتكيف وإمكانية التمتع بالمزايا وتأجيل الالتزامات.

وهذه الدراسة الرابعة في هذا البرنامج، والأولى التي تسعى الى استشراف إمكانات ومجالات وآفاق تنمية التبادل التجاري السلعي والخدمي الفلسطيني مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تتسم سوقها باتساع حجمها، وارتفاع معدلات نمو الطلب فيها على الواردات، وتتمتع بقدرة شرائية عالية.

وبانتهاج أسلوب التحليل الكمي لاختبار مدى التوافق بين الصادرات الفلسطينية والواردات الخليجية وبين الواردات الفلسطينية والصادرات الخليجية، وبالاعتماد على النتائج التي توصلت لها دراسات المعهد السابقة فيما يتعلق بالعوامل الرئيسية المحددة لتدفق

السلع والخدمات بين السوق الفلسطينية والأسواق العربية المجاورة، تؤكد الدراسة وجود فرص مهمة لتنمية التبادل التجاري وتطوير التعاون الاقتصادي الفلسطيني مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوضح تفاصيل ذلك على مستوى المجموعات السلعية، حيث تشير الى وجود فرص لتصدير نحو ثلاثين سلعة، يمكن أن تتسع لتصل إلى مائة سلعة، وإمكانية استيراد الوقود وبعض المدخلات الإنتاجية من دول مجلس التعاون، غير أن الدراسة تؤكد أن الإفادة من تلك الفرص ليست تلقائية، ولكنها رهن بالقدرة الفلسطينية على انتهاز استراتيجيات وسياسات كلية وقطاعية مواتية، تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الفلسطيني برفع كفاءته وجودته وخفض كلفته، وترتبط، كذلك، بمجموعة من السياسات والإجراءات المناط اتخاذها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة في وضع قرارات دولها المتعلقة بالمزايا والإعفاءات الممنوحة للمنتجات الفلسطينية موضع التنفيذ العملي، وتشير الدراسة، كذلك، إلى إمكانية استخدام جزء من الدعم الذي تقدمه تلك الدول للشعب الفلسطيني لدعم صادراتها إلى الأراضي الفلسطينية، وتوفير مدخلات ومستلزمات إنتاجية بأسعار متدنية، وكذلك توفير الدعم للصادرات الفلسطينية لأسواق تلك الدول، للتغلب على ارتفاع تكاليف الإنتاج والتخزين والشحن والنقل، إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار في خدمات التجارة الفلسطينية-الخليجية لخفض كلفة التدفقات التجارية بينهما.

وتبين الدراسة المكاسب التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الفلسطيني من تطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ستنجح له الحصول على الواردات من المستلزمات الإنتاجية بأسعار أقل من الواردات الإسرائيلية، ما يمكنه من خفض تكاليف الإنتاج. كما ستنجح التصدير لدول مجلس التعاون الفرصة للاقتصاد الفلسطيني لتحقيق الإفادة القصوى من طاقاته الإنتاجية القائمة المعطلة حالياً، وسيتيح له كذلك إمكانية الإفادة من وفورات الحجم الاقتصادي، وسيحفز الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية والخدمية ويوسع مقدراتها التشغيلية، وسيعزز ذلك القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ويقوي مناعته، ويقلص اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي.

وتتضمن الدراسة مجموعة من المقترحات التفصيلية المهمة، للتغلب على العوائق التي تحول دون تحقيق الإفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة لتنمية التبادل التجاري وتطوير

التعاون الاقتصادي بين فلسطين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتقدم، كذلك، بعدد التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي تشكل عوناً لصانعي القرار الفلسطيني والخليجي، لتطوير علاقتهما التجارية والاقتصادية، بما يحقق عوائد ومنافع تخدم مصالحهما المشتركة وتعززها.

ويثق المعهد بأن تنمية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الفلسطينية الخليجية، والعربية عموماً، إنما يشكل الصيغة الأجدى للدعم العربي للاقتصاد الفلسطيني، الداعم لقدراته الذاتية، والمعزز لمناعته والمقوي للمرتكزات الأساسية للسمود الفلسطيني.

وبصفتي مديرة للمعهد، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لفريق البحث في المعهد بقيادة د. محمود الجعفري، رئيس وحدة أبحاث التجارة، وللزميل ناصر العارضة، الباحث المساعد في المعهد، وللزميلة دارين لافي مساعدة البحث اللذين بذلوا جهوداً استثنائية في مرحلة بالغة الصعوبة، ولم يمنعه تصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي ومنع التجول الطويل والمتواصل، من العمل الدؤوب لجمع البيانات وتفتيتها وتحليلها وإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر، أيضاً، لوحدات الدعم الفني والإداري. والشكر موصول، كذلك، للمقيمين والمشاركين في ورشة العمل من خبراء وأكاديميين، ومسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والصحافة، فقد أسهمت مداخلاتهم ومناقشاتهم وتفاعلهم الحيوي في إثراء الدراسة وإعدادها للنشر.

وأتوجه، كذلك، بالشكر والتقدير للزملاء الباحثين أعضاء فريق المشروع البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، الذين كان لملاحظاتهم النقدية دور في تطوير الدراسة.

والمعهد مدين بالشكر والعرفان لمركز بحوث التنمية الدولي في كندا IDRC، الذي وفر التمويل الأساسي لإنجاز هذه الدراسة، وكذلك للبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة فورد اللذين وفرا التمويل التكميلي.

د. غانية ملحيس
مديرة المعهد

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن ينفذه باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن ينفذ تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح الأهداف ودقتها، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- مقدمة
5	1-1 أهمية الدراسة
7	2-1 أهداف الدراسة
8	3-1 أسلوب البحث
9	4-1 محاور الدراسة
12	2- مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
	3- المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والمناطق
20	الفلسطينية
20	1-3 دور التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي
23	2-3 التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون
26	3-3 التوزيع الجغرافي للواردات السلعية لدول مجلس التعاون
28	4-3 التركيب الهيكلي لصادرات دول المجلس
30	5-3 التركيب الهيكلي لواردات مجلس التعاون
33	6-3 التجارة البينية بين دول مجلس التعاون
34	7-3 التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية 1995-2000
37	4- آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي
41	1-4 آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي
45	2-4 اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل COSIJ
47	5- مؤشرات التبادل السلعي بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي
48	1-5 الآثار الديناميكية في التجارة
	2-5 إمكانات التجارة السلعية الفلسطينية -الخليجية حسب المجموعات السلعية
49	الرئيسة

50	1-2-5 التدفقات السلعية من المواد الغذائية من المناطق الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي
51	2-2-5 التجارة الفلسطينية-الخليجية في مجال المشروبات والتبغ
51	3-2-5 التجارة الفلسطينية-الخليجية في مجال المواد الخام
52	4-2-5 إمكانات التبادل السلعي الفلسطيني-الخليجي في مجال الوقود والزيوت النباتية والمواد الكيماوية والسلع المصنعة
53	5-2-5 التبادل التجاري الفلسطيني-الخليجي في مجال المعدات والمكائن
53	6-2-5 إمكانات التبادل التجاري الفلسطيني-الخليجي في مجال المصنوعات المتنوعة
55	3-5 التجارة داخل وبين الصناعات الفلسطينية
	4-5 آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي
58	
62	6- النتائج والتوصيات
62	1-6 النتائج
64	2-6 التوصيات
66	المراجع
70	الملاحق
71	الملحق الاحصائي

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل آفاق التبادل التجاري (السلمي والخدمي) بين المناطق الفلسطينية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية،¹ وتحليل طبيعة وأسس هذه العلاقة وخصائصها الرئيسية واتجاهاتها وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد الخيارات والبدائل الممكنة ومتطلبات تنفيذ السياسات التي تستهدف اندماج الاقتصاد الفلسطيني بتلك الدول.

ويمتلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من الخصائص التي يمكن أن تشكل أساساً للبحث في آفاق التبادل التجاري بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعد أسواق تلك الدول من الأسواق الكبيرة نسبياً، حيث يبلغ عدد سكانها 28 مليون نسمة، أي ما يعادل تسعة أضعاف عدد سكان المناطق الفلسطينية، كما أنه يعادل خمسة أضعاف حجم السوق الإسرائيلية التي تستوعب أكثر من 95% من الصادرات السلعية الفلسطينية، وبخاصة خلال الفترة 1995-2000. كما تصنف أسواق دول مجلس التعاون من الاقتصادات ذات الدخل الفردي المرتفع، كما أنها من الأسواق الاستيرادية، حيث يتم استيراد جميع أنواع السلع والخدمات لتلبية مكونات الطلب الكلي، بحيث تشكل مستورداتها من السلع الاستهلاكية حوالي 60% من مجمل المستوردات، ويمثل الإنفاق على السلع الرأسمالية حوالي 15% من مجموع الإنفاق على المستوردات، في حين يمثل الإنفاق على السلع الوسيطة والمواد الخام حوالي 25% من الإنفاق على السلع المستوردة للفترة 1995-1999.

إن البحث في آفاق تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية ومجلس التعاون الخليجي يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات لتوفير العديد من الحوافز وتطبيق العديد من السياسات لهيكله الاقتصاد، وإنتاج سلع تصديرية تتمتع بقدرة تنافسية عالية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن أن يعاد تطبيق

¹ سيطلق في هذه الدراسة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي).

المفهوم التقليدي "التجارة بدلاً من المساعدات" (Trade Not Aid) لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، فنفذت الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يقلل من الاعتماد على إسرائيل في استيعاب الصادرات من السلع الفلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وزيادة الطلب على العمالة في القطاع الخاص.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استعين بأحدث الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اقتصاد صغير ونام وبين كتل اقتصادية استيرادية ذات دخل فردي مرتفع. كما استعين بأحدث الدراسات التطبيقية، وبخاصة القياسية منها التي تناولت أداء اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بعد مرور أكثر من عشرين سنة على تأسيسه وعلاقاته بالاقتصادات العربية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي لاستعراض اتجاه وتطور التوزيع السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم الخارجي، واختبار مدى انسجام ومواءمة الصادرات السلعية الفلسطينية مع الواردات السلعية والخدمية لدول مجلس التعاون الخليجي، والعكس بالعكس. وقد استخدمت البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة في كتاب International Trade Statistics عن الصادرات والواردات السلعية لكل دولة خلال الفترة 1995-1999، أما البيانات المتعلقة بالمناطق الفلسطينية فقد جمعت من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي بدأ عمله منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث لا تتوفر بيانات عن التركيب الهيكلي للتجارة السلعية الفلسطينية سوى للفترة 1995-2000.

كما اعتمدت الدراسة على معدلات التوافق والتماثل للتدفقات السلعية بين الأسواق الفلسطينية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مقياس جتا Cosine من علم المثلثات في تقدير عدد وقيمة السلع المتوقع تدفقها بين تلك الأسواق في ظل توفر الشروط اللازمة والكافية لتحقيق ذلك، وقد أمكن تطوير بعض الاختبارات القياسية

في هذه الدراسة لمقياس جتا Cosine لقياس مدى تماثل الصادرات من أية مجموعة سلعية للبلد المصدر مع الواردات من تلك المجموعة مع البلد المستورد. وتبين من مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ودول العالم الخارجي ما يلي:

1. إن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد الذي يتحدد وفقاً للقوة الشرائية المرتفعة للدخل.
2. ما زالت العائدات النفطية تعتبر من أهم مصادر الدخل الذي يستخدم في تمويل الاستيراد من جهة، وتمويل الموازنة من جهة أخرى.
3. إن المستوردات من المكائن والمعدات المستخدمة في صناعة النفط تستحوذ على أكثر من 40% من الإنفاق المخصص على الاستيراد السلعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.
4. إن التركيب الهيكلي والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الخليجية يعكسان عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز تجارتها البينية على الرغم من مرور أكثر من عقدين على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، والتي يتوقع أن تدخل في اتحاد جمركي خلال السنوات القليلة القادمة.
5. إن تشكيل مجلس التعاون الخليجي، وهو التكتل العربي الرئيس داخل الجامعة العربية، وعضوية تلك الدول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانضمام بعضها إلى منظمة التجارة العالمية، لم يساعد على هيكلة القطاعات الإنتاجية لتلك الدول، وتقليل الاعتماد على النفط كقطاع تصديري يعتمد عليه في توليد الدخل من عوائد التصدير لتغطية الإنفاق على الاستيراد، وتغطية جانب الإنفاق في الموازنة.

أما التجارة الخارجية الفلسطينية فتمتاز بالخصائص التالية:

1. يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد بشكل كبير لتلبية حاجات الطلب المحلي، حيث تجاوزت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي 55%، وتغطي

الواردات السلعية حوالي 60% من الطلب الاستهلاكي، وإن أكثر من 45% من الدخل متاح للفلسطيني ينفق على الواردات السلعية. وتشير البيانات المتعلقة بالتركيب الهيكلي للواردات إلى أن أكثر من 65% من الواردات السلعية عبارة عن سلع استهلاكية، في حين لم تتجاوز نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية 35% من الحجم الكلي للواردات، وذلك خلال الفترة (1995-2000).

2. شهد أداء الصادرات الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فقد تراجعت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بعد أن كانت تزيد على 20% في منتصف الثمانينيات، وزاد العجز في الميزان التجاري، وانخفضت القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء، وقد ساهم الانخفاض في الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية في تراجع الصادرات الفلسطينية. وفيما يتعلق بالتركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية، تشير البيانات المتاحة إلى أن الصادرات من السلع الاستهلاكية زادت على 70% من الصادرات السلعية الكلية، في حين لم تتجاوز مساهمة الصادرات السلعية الأخرى مثل المشروبات والتبغ والمواد الخام والمواد الكيماوية والمكائن والمعدات 15% من الصادرات السلعية الكلية.

3. تشير البيانات المتوفرة عن التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأقطار العربية خلال الفترة (1995-2000)، على أن حجم التجارة (السلعية والخدمية) مع الدول العربية بما فيها مصر والأردن لم تتجاوز 10% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث تشكل التجارة الخدمية مع الدول العربية، وبخاصة مع الأردن ومصر أكثر من 3% من حجم تجارة الخدمات الفلسطينية، في حين أن التجارة السلعية مع تلك الدول لا تشكل أكثر من 2% من حجم التجارة السلعية الفلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الاتجاه نحو تنشيط التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي يتوقف على العديد من العوامل:

✧ ضبط تكاليف الاستيراد والتصدير، وبخاصة إذا كانت السلع المتبادلة حساسة لعامل المسافة.

✧ تقليل الفرق في تكاليف الاستيراد بين دول الخليج العربية مقارنة مع الاستيراد من إسرائيل، وهذا يتطلب إزالة وإلغاء كافة القيود التجارية وغير التجارية التي تحد من تدفق السلع بين المناطق الفلسطينية والأسواق العربية عبر الأردن ومصر.

2. إن الانفتاح على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يعود على الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المزايا:

✧ الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة، وبخاصة رأس المال والعمال العاطلين عن العمل دون القيام بأي استثمار في الصناعات التي يتوافق إنتاجها مع الواردات السلعية من تلك الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي.

✧ تحفيز الصناعات المحلية لتطبيق مواصفات ومقاييس مختلفة في الإنتاج تبعاً لاحتياجات السوق الخليجية.

✧ من المتوقع أن تزداد التجارة داخل الصناعة الواحدة، فيمكن أن تزداد الصادرات والواردات والإنتاج المحلي بين المنتجات ذات البدائل القريبة، ولكنها مختلفة الجودة والأسعار بسبب الاختلافات في نوعية المنتجات التي يتوقع تصديرها إلى شرائح مختلفة في الأذواق، والدخول من المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي.

3. تبين من النتائج الإحصائية أنه على الرغم من أن الصادرات السلعية الفلسطينية لا تشكل أكثر من 0.7% من الواردات السلعية لدول مجلس التعاون، فإنها تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، ومن المتوقع أن يؤدي نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية بنسبة تزيد على 50%.

4. هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل عائقاً أمام نفاذ الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي:

- ✧ الالتزامات التي ترتبت على انضمام دول المجلس إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعضوية أربع منها في منظمة التجارة العالمية، حيث يترتب على تطبيق تلك الالتزامات بعض الإجراءات، كتخفيض الرسوم الجمركية على جميع المستوردات الخليجية، والحد من القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية المتوقع نفاذها إلى أسواق دول المجلس.
- ✧ إن انضمام قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية مع قيام المملكة العربية السعودية بالتقدم بطلب للانضمام إلى تلك المنظمة قد أجبر هذه الدول على القيام بالعديد من الالتزامات تجاه الاقتصادات العالمية، ومن تلك الالتزامات:

- أ. إلغاء سياسة الدعم المعتمدة في القطاعين الزراعي والصناعي.
- ب. توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو إنشاء اتحاد جمركي في السنوات القليلة القادمة، ما سيعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية التي تنتجها دول المجلس أمام السلع المستوردة.
- ت. ولذلك، فإن نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس سيعتمد في الأجل القصير على أساس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع الغذائية والزراعية، والسجائر، والسلع المجهزة للتصنيع، والسلع المصنفة والمتنوعة، وإن ذلك سيفتح المجال أمام التخصص في الإنتاج على أساس الميزة التنافسية التي يمكن تعزيزها من خلال التراكم العلمي والمعرفي للسباق مع الزمن، ويعتمد نظام التنافسية على ما يلي:

- الاعتماد على حوافز السوق في مجال المنافسة التصديرية.
- الاعتماد على حوافز المنافسة في السوق المحلية.

- جودة النظام التعليمي.
- قفزة في مجال بحوث التسويق والتطوير.

ج. إن تنويع السلع المنتجة وتنشيط التجارة داخل الصناعات سيعمل على تقليل حدة المنافسة في أسواق التصدير الخليجية بين السلع الفلسطينية المصدرة إلى تلك الأسواق والسلع الأخرى ذات المنشأ العربي والأجنبي، وبخاصة أن أسواق دول مجلس التعاون تمتاز بعدم التجانس في جانب الطلب بسبب اختلاف الأذواق والدخول بين المواطنين والوافدين من جهات مختلفة من العالم.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ العديد من الإجراءات لتأهيل السوق الفلسطينية للانفتاح على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها:

- ❖ توفير خدمات تسويقية وفنية وترويجية للمنتجات الفلسطينية.
- ❖ إن تحقيق كفاءة وفاعلية في الإنتاج تتطلب إنتاج سلع بتكلفة منخفضة وجودة عالية، وتوفير المعلومات الكافية عن كيفية الحصول على عوامل الإنتاج واستخدامها بكفاءة تتناسب مع أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية وأصولهم المختلفة.
- ❖ الالتزام بالموصفات والمقاييس التي تعتبر شرطاً لنفاذ السلع إلى أسواق التصدير.
- ❖ توفير الحوافز للمنتجات المحلية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وأسواق التصدير من خلال تبني سياسة دعم المدخلات وتخفيض الرسوم الجمركية عليها.
- ❖ كما أن هناك العديد من الإجراءات والسياسات التي لا بد من صياغتها وتنفيذها كالسياسات المالية والنقدية، وضرورة العمل على إلغاء كافة القيود والعوائق غير التجارية.
- ❖ عقد اتفاقيات تجارية واقتصادية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها، والحصول على استثناءات وإعفاءات لفترة

زمنية معينة، لتمكين المنتجات الفلسطينية من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

1- مقدمة

في الخامس والعشرين من شهر أيار/مايو 1981، قامت ست دول من شبه الجزيرة العربية هي البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبصرف النظر عن الجدل الذي ما زال يدور حول أسباب تأسيس هذا المجلس، فإن الأهداف الاقتصادية شكلت أحد أهم المحاور وراء تأسيسه. لذلك، فقد تم تحديد العديد من تلك الأهداف التي ارتكزت بالأساس على تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال زيادة أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع التركيز بدرجة أكبر على تطوير وزيادة أهمية القطاع الصناعي في مختلف دول المجلس، وعدم الاستمرار في الاعتماد على قطاع البترول والغاز الطبيعي بالدرجة التي سادت سابقاً، حيث كان لهذا الاعتماد دور بارز في تكوين التركيب الهيكلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مساهمة هذا القطاع بحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول المجلس، وقد أصبحت الحاجة إلى تنويع التركيب الهيكلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أكثر إلحاحاً، وبخاصة بعد عقد التسعينيات من القرن الماضي، بسبب تقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية، والقيود التي فرضت على جانب العرض من قبل منظمة أوبك، بحيث أصبح من الصعب على دول مجلس التعاون الخليجي التحكم في جانب العرض الذي أصبحت تحده منظمة أوبك تحت تأثير منطق المصالح الدولية للدول الرأسمالية الصناعية، ما يعني أن جانب العرض يتحدد وفقاً للمصالح الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى في المقام الأول، وليس لمصلحة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الشريفة، 1995). لذلك، فإن أي تغيير في قيمة إنتاج وتصدير النفط سينعكس مباشرة على مكونات الطلب والعرض الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مستوى النمو الاقتصادي والموازنات العامة لتلك الدول. وقد أصبح بعضها يعاني من عجز متواصل، وبخاصة المملكة العربية السعودية كبرى اقتصادات دول المجلس، وهو ما سيؤثر على التنمية وتمويل برامجها، والتي ستبقى خاضعة للتغيرات في السوق العالمية للبترول، ما

لم تتحقق الأهداف الاقتصادية باتجاه زيادة أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أسلفنا.

كما سعت دول المجلس إلى تطوير مستوى العلاقات الاقتصادية على صعيدين: الأول تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس نفسها، من خلال تطوير التجارة البينية لدول المجلس، باتجاه تحقيق صيغة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، تبدأ من الاتحاد الجمركي للوصول إلى السوق الخليجية المشتركة. أما الصعيد الثاني: فيتمثل بتشكيل كتل اقتصادي عربي من تلك الدول، يمكن أن يعزز من مكانتها الاقتصادية، ويعزز مواقفها التفاوضية مع المستوردين أو المصدرين من مختلف الدول، وبخاصة الدول المتقدمة والتي تعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي (الشريفة 1995، الحقباني، 1996). أما أهم الأهداف الاقتصادية التي حددتها دول المجلس، فتمثل فيما يلي:

- ✧ إزالة كافة المعوقات التي تحول دون حرية تنقل عوامل الإنتاج عبر الحدود.
- ✧ إزالة كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمنتجات الوطنية ومحاولة إيجاد تعريفات جمركية موحدة يتم العمل بها بين هذه الدول، وبينها وبين دول العالم الخارجي.
- ✧ تنسيق سياسات التصدير والاستيراد وتدعيم القوة التفاوضية في مواجهة المصدرين والمستوردين الأجانب.
- ✧ تنسيق كافة الأنشطة الصناعية، وذلك بتبني السياسات التي من شأنها تطوير الصناعات المحلية وإنشاء المشروعات الصناعية المتكاملة لتقليل الاعتماد على عوائد تصدير النفط لتوليد الدخل وتمويل الاستيراد، ومن المتوقع أن تساهم المشروعات الصناعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يعتمد على صناعة النفط فقط، وبالتالي تقليل الاستيراد منها في الأجل القصير، وزيادة الصادرات في الأجل الطويل، وتقليل تأثير احتمالات التقلبات في سوق النفط العالمية على برامج التنمية وسبل تمويلها في دول مجلس التعاون الخليجي.

✧ تنسيق كافة الجوانب المتعلقة بإنتاج البترول وتكريره، وتسويقه.
✧ تقليل درجة تماثل الهياكل الاقتصادية لدول المجلس من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية، والتبادل التجاري بينها، وزيادة التجارة البينية، لتقليل اعتمادها في تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات على الأسواق الخارجية، وزيادة قدرتها الإنتاجية، وقدرتها، بالتالي، على التصدير.

ومن الناحية الجغرافية والسكانية، فإن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تبدو صغيرة من حيث المساحة والسكان مقارنة بالمملكة العربية السعودية. وكما هو مبين في جدول 1، فإن مساحة السعودية تشكل 94% من المساحة الكلية لمجلس التعاون الخليجي، بينما تمثل البحرين على سبيل المثال، نحو 0.03% فقط من المساحة الكلية. أما بالنسبة لعدد السكان، فإن عدد سكان السعودية (20 مليون نسمة) يشكل نحو 69% من التعداد الكلي لسكان مجلس التعاون الخليجي، بينما تشكل باقي دول المجلس نحو 31% فقط من التعداد السكاني للعام 1999. ويبدو التعداد السكاني لكل من عمان، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة متقارباً، حيث يتراوح التعداد السكاني للدول الثلاث ما بين 8%-10% من عدد السكان لدول المجلس. أما قطر والبحرين، فلا يزيد عدد سكانها على 2-3% من عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي (انظر، جدول 1).

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فما زالت محدودة. فلم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 5% في العام 1998، وذلك بسبب عدم استغلالها الكامل للأراضي الصالحة للزراعة، فلم تزد المساحات المزروعة على 6% من إجمالي مساحة أراضي مجلس التعاون الصالحة للزراعة. والواقع، فإن الأسباب الرئيسة التي أعاققت التنمية الزراعية، والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، تتمثل في ظروف المناخ الطبيعية مثل ندرة المطر، وحرارة الجو، هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المتمثلة بندرة العمالة الماهرة وغير الماهرة، ومستوى الأسعار المنخفض للمنتجات الزراعية المستوردة. وقد أدت تلك

العوامل إلى جعل المنتجين المحليين يواجهون خسائر اقتصادية، الأمر الذي حد من التوسع الاستثماري في القطاع الزراعي. كما اقتضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي على السعودية، وذلك بسبب كبر مساحتها الجغرافية مقارنة ببقية دول المجلس، فحوالي 94% من أراضي مجلس التعاون الصالحة للزراعة توجد في السعودية. علاوة على ذلك، فإن نحو 97% من الأراضي المزروعة بالفعل توجد، أيضاً، في السعودية (انظر، جدول 1). ولذلك، تعتبر السعودية هي دولة المجلس الوحيدة التي يتركز فيها الإنتاج الزراعي، وإن كان لا يكفي لمواجهة الطلب المحلي، وتبلغ نسبة الصادرات من السلع الزراعية والغذائية إلى الواردات منها حوالي 8%، وهذا ينعكس بدوره على محدودية قيمة السلع التي يتم تصديرها. أما قائمة السلع المستوردة من منتجات اللحوم والأسماك والألبان والحبوب والخضروات والفواكه، فلا تشكل قيمتها سوى 15% من الواردات الكلية لدول المجلس [الحقاني 1996، 2002، WWW.GCC.com].

كما تم تشجيع القطاع الخاص في دول المجلس على الاتجاه نحو الصناعات التحويلية، وذلك من خلال الحصول على قروض بدون فوائد، وعلى الخدمات العامة مثل الكهرباء، والمياه بأسعار منخفضة، وغيرها من أشكال الحوافز، مثل التسهيلات الجمركية عند استيراد المواد الخام. وقد ترتب على ذلك أن ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 5% إلى 10% بين بداية ونهاية التسعينيات من القرن الماضي. وكان أداء مختلف دول المجلس متقارباً إلى حد كبير، باستثناء سلطنة عمان التي لم تزد مساهمة صناعاتها التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة على 5% للعام 1998. وتشير هذه البيانات إلى أن هناك اهتماماً في الآونة الأخيرة بالقطاع الصناعي، وبخاصة الصناعات التحويلية، وعلى الرغم من أن أهميتها بقيت محدودة حتى نهاية العام 2000، فإن الآفاق تشير إلى أن هناك إمكانات فعلية لتطوير وزيادة مساهمة مثل هذه الصناعات في اقتصادات دول المجلس، ومن الصناعات التي تم تطويرها: الصناعات البتروكيمياوية، والأسمنت، والألمنيوم،

والمنتجات البترولية المكررة، والأسمدة الكيماوية. (الشريفة 1995، الحقباني 1996)، وقد استهدفت تلك الصناعات ما يلي:

- ✧ زيادة القيمة المضافة من إنتاج مشتقات النفط.
- ✧ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- ✧ المساهمة في نقل التكنولوجيا لإنتاج سلع وخدمات ذات مواصفات تتواءم من حيث الجودة والتفضيلات التي تتمتع بها السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصادات المتقدمة.
- ✧ تنويع مصادر الدخل القومي.
- ✧ تحقيق درجات أعلى من الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج.

1-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في اقتراح آليات لتعزيز عملية التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية وأسواق مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتعزيز اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي، وبخاصة باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. فما من شك، أن لدى أسواق مجلس التعاون الخليجي العديد من الخصائص التي يمكن أن تشكل أساساً للبحث في آفاق التبادل التجاري بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن تلك الخصائص:

1. تعتبر أسواق دول مجلس التعاون من الأسواق الكبيرة نسبياً. ويبلغ عدد سكانها 28 مليون نسمة، أي ما يعادل تسعة أضعاف عدد سكان المناطق الفلسطينية، كما أنه يعادل خمسة أضعاف حجم السوق الإسرائيلية التي تستوعب أكثر من 95% من الصادرات السلعية الفلسطينية، وبخاصة خلال الفترة 1995-2000.

2. تصنف أسواق دول مجلس التعاون من الاقتصادات ذات الدخل الفردي المرتفع الذي يتزايد باستمرار، الأمر الذي ينعكس على زيادة القوة الشرائية وزيادة الإنفاق الفردي على الواردات.

3. كما تصنف أسواق دول مجلس التعاون بأنها من الأسواق الاستيرادية، لجميع أنواع السلع والخدمات والتي تصنف على النحو التالي:

✧ السلع الاستهلاكية، وذلك لتلبية الطلب على السلع النهائية بسبب ضعف الهياكل الإنتاجية من السلع الزراعية والغذائية، والسلع المصنعة والتي يتم استيرادها من الدول الصناعية المتقدمة، ويميل المستهلكون في دول مجلس التعاون إلى تفضيل السلع المستوردة من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي واليابان على السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا وتركيا. وتشكل تلك المستوردات من تلك السلع حوالي 60% من مجمل المستوردات للفترة 1995-1999.

✧ السلع الرأسمالية، ويمثل الإنفاق على هذه السلع حوالي 15% من مجموع الإنفاق على المستوردات والتي غالباً ما تستورد للاستثمار في قطاع النفط للفترة 1995-1999.

✧ السلع الوسيطة والمواد الخام، ويمثل الإنفاق عليها 25% من الإنفاق على السلع المستوردة للفترة 1995-1999.

4. ويثير التركيب الهيكلي للسلع المستوردة، والسلع المصدرة في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية البحث في آفاق ومحددات التبادل التجاري (السلعي والخدمي) بين المناطق الفلسطينية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الاعتماد المتبادل بينهما، وذلك انطلاقاً من الواقع لأداء كل منهما والروابط الاقتصادية والتجارية لكل منها مع اقتصادات العالم الخارجي [الحقاني 1996، Rammadhan, 1999].

5. كما أن تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الدول العربية والإسلامية يمكن أن يبدأ مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ذلك يتطلب من المناطق الفلسطينية اتخاذ العديد من الإجراءات لتوفير العديد من الحوافز وتطبيق العديد من السياسات لهيكل الاقتصاد وإنتاج سلع تصديرية تتمتع بقدرة تنافسية

عالية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن أن يعاد تطبيق المفهوم التقليدي "التجارة بدلاً من المساعدات" (Trade Not Aid) لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتعميق روابطه مع دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي قد يقلل من الاعتماد على إسرائيل في استيعاب الصادرات من السلع الفلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وزيادة الطلب على العمالة في القطاع الخاص.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع التبادل التجاري (السلعي والخدمي) بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتحليل طبيعة وأسس هذه العلاقة وخصائصها الرئيسية واتجاهاتها وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، والبحث في إمكانية تطويرها وفق الأطر التالية:

1. استعراض أهم مؤشرات التركيب الهيكلي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي والمناطق الفلسطينية، وبخاصة خلال الفترة 1995-2000.
2. تحليل آفاق العلاقات التجارية الثنائية بين المناطق الفلسطينية وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد متطلبات تطوير التبادل التجاري بينها.
3. العلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك في الأجلين القصير والطويل، فالانضمام التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي يتلخص بتأجيل التزامات المناطق الفلسطينية تجاه انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك مقابل دعم الدول العربية للمناطق الفلسطينية عبر البحث عن الآليات المناسبة التي تسهل من اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية، وبخاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك كدعم مرحلي بالاتجاه نحو تقليص تبعية

الاقتصاد الفلسطيني. وهذا الخيار يفرض العديد من الالتزامات على الدول العربية لدعم الاقتصاد الفلسطيني دون الانتظار لحصول المناطق الفلسطينية على الاستقلال السياسي والاقتصادي لقبول عضويتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1-3 أسلوب البحث

تركز هذه الدراسة على تحليل آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وتحديد الخيارات والبدائل الممكنة ومتطلبات تنفيذ السياسات التي تستهدف اندماج الاقتصاد الفلسطيني بتلك الدول. وقد استعين بأحدث الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اقتصاد صغير ونام وبين كتل اقتصادية استيرادية ذات دخل فردي مرتفع. كما اعتمد على أحدث الدراسات التطبيقية، وبخاصة القياسية منها التي تناولت أداء اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بعد مرور أكثر من عشرين سنة على تأسيسه، وعلاقاته بالاقتصادات العربية الأخرى.

وقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لاستعراض اتجاه وتطور التوزيع السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم الخارجي، واختبار مدى انسجام ومواءمة الصادرات السلعية الفلسطينية مع الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي والعكس بالعكس. ولإنجاز ذلك، فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة في كتاب International Trade Statistics عن الصادرات والواردات السلعية لكل دولة خلال الفترة 1995-1999. أما البيانات المتعلقة بالمناطق الفلسطينية، فقد جمعت من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تغطي الفترة نفسها. وقد اعتمدت تلك الفترة نظراً لتوفر بيانات تفصيلية عن التوزيع الهيكلي للتجارة السلعية الفلسطينية تغطي الفترة 1995-1999، أما بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية للأعوام 2000 و2001، فلا زالت غير متوفرة. وقد بدأت دائرة الإحصاءات العامة الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني فيما بعد، بنشر بيانات تفصيلية عن التجارة الخارجية الفلسطينية منذ العام 1995. أما خلال الفترة 1968-1994، فلا يتوفر عنها إلا بيانات كلية حول التجارة الخارجية الفلسطينية التي كانت تصدر عن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية.

وسيعتمد على معدلات التوافق والتماثل للتدفقات السلعية بين الأسواق الفلسطينية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مقياس جتا أو Cosine من علم المتلثات في تقدير عدد وقيمة السلع المتوقع تدفقها بين تلك الأسواق في ظل توفر الشروط اللازمة والكافية لتحقيق ذلك. وقد تم تطوير مقياس جتا Cosine في هذه الدراسة بالاعتماد على العديد من الأدبيات التي استخدمت هذا المقياس خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي. وقد أمكن تطوير بعض الاختبارات القياسية في هذه الدراسة لمقياس جتا لقياس مدى تماثل الصادرات من أية مجموعة سلعية للبلد المصدر مع الواردات من تلك المجموعة للبلد المستورد. وقد خصص الجزء الرابع من هذه الدراسة لعرض المنهجية المستخدمة في تحليل بيانات الصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون والمناطق الفلسطينية لتحديد آفاق وإمكانات التبادل التجاري بينها.

1-4 محاور الدراسة

لإنجاز أهداف الدراسة، فإن هذا البحث سيتناول العديد من المحاور منها:

1. خلفية تتضمن أداء التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001 قبل فرض العديد من القيود والعوائق الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني منذ أكتوبر 2000 وحتى الآن، وذلك لتحديد متطلبات اندماج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.
2. العلاقات الاقتصادية والتجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يتضمن ذلك:
 - ✧ التوزيع الهيكلي للتجارة السلعية والخدمية.
 - ✧ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

- ✧ التجارة العربية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ الآثار الديناميكية المتوقعة لإمكانات التبادل التجاري الفلسطيني الخليجي من خلال:
 - التجارة بين الصناعات.
 - التجارة داخل الصناعات.

2- مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

يستعرض هذا الفصل عدداً من الدراسات التي تناولت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد تناولت تلك الدراسات تقدير معدلات الطلب على الواردات والعرض للصادرات، لاستخدامها في تفسير قنوات التشابك والتداخل بين اقتصادات دول المجلس والشركاء التجاريين الرئيسيين وهم: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة واليابان. ولم تتناول أي من الدراسات العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول المجلس والدول النامية. كما استخدمت نتائج تلك الدراسات في تقييم الأداء العام لمجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التجارة البينية بين دول المجلس من جهة، وتقليل الاعتماد على الاقتصادات الخارجية في تلبية الطلب المحلي وزيادة نفاذ المنتجات الخليجية غير البترولية إلى أسواق العالم الخارجي من جهة أخرى. وتأتي أهمية هذه الدراسة من عرضها لمحددات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، وإذا كانت تلك الدراسات محصورة بالعلاقات التجارية لدول مجلس التعاون مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، فإن نتائج تلك الدراسات في غاية الأهمية للبحث في آفاق العلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون في ظل عدم إجراء دراسات إطلاقاً عن العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون والاقتصادات العربية والنامية. ولذلك، فإن نتائج تلك الدراسات التي أنجزت حول التجارة الخارجية لمجلس التعاون ستؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون.

وقد أنجز يوسف والسقا [Yousef & El-Sakka, 2000] دراسة اعتمدت أسلوب التحليل القياسي في تقدير معادلات الطلب على الواردات في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة 1980-2000. وقد استخدمت معادلات الطلب الديناميكية لتقدير مرونة الطلب في الأجلين القصير والطويل،

للحصول على تقديرات مرونة الدخل ومرونة الأسعار لكل دولة من دول المجلس. وتوضح النتائج أن الطلب على الواردات في معظم دول المجلس ليس مرناً بالنسبة للدخل ومستوى السعر النسبي في الأجلين القصير والطويل. ويعزى ذلك إلى التماثل في أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتمد على عوائد تصدير البترول في تمويل الإنفاق الحكومي من جهة، والاستيراد من جهة أخرى، وتبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي أكثر من 60%. وتعد تلك النسبة من النسب العالية والتي تعكس درجة انفتاح اقتصادات دول المجلس على الاقتصادات العالمية، وبخاصة المتقدمة منها، مثل دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان.

وفي دراسة قام بإعدادها الششتي [Chishti, 2000] لتقدير الروابط الاقتصادية الكلية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي والدول الصناعية السبع G7، من خلال تطوير نموذج صغير يتكون من سبعة متغيرات، أربعة من هذه المتغيرات خاصة بأقطار دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات والأسعار. أما المتغيرات الثلاثة الأخرى فتتمثل في أسعار النفط العالمية. والناتج المحلي الإجمالي، والأسعار في الدول الصناعية السبع. وتشير الدراسة إلى مدى اعتماد المتغيرات الخاصة بأقطار مجلس التعاون الخليجي في تحديد مستواها على المتغيرات الخاصة بالدول الصناعية. فقد وجد أن 33% من التغيرات في صادرات دول مجلس التعاون تعتمد على التغيرات في أسعار البترول العالمية. من جهة أخرى، فقد أوردت الدراسة أن الواردات السلعية لدول مجلس التعاون تتحدد وفقاً للتغيرات في الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وأسعار البترول العالمية. وعليه، فإن مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي يتحددان وفقاً لقوى العرض والطلب في الدول الصناعية السبع G7.

وقد تناول الحبيب (1988) في دراسته تحليل وتطوير حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع دول العالم في الفترة 1968-1985. وقد أوضحت الدراسة مدى اعتماد دول المجلس على تصدير النفط خلال تلك الفترة، حيث امتازت أسعاره بالتذبذب الكبير، الأمر الذي كان له تأثيره على نمط واتجاه تجارة دول المجلس

مع دول العالم. ويعكس ذلك التبعية الاقتصادية والاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف صادرات دول المجلس من النفط من جهة، وتلبية احتياجاتها من الواردات من السلع النهائية والوسيطه والمواد الخام والسلع الرأسمالية من جهة أخرى. لذلك، فإن المكاسب الحقيقية التي نشأت نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات البترولية قد امتصتها الزيادة في أسعار الواردات. وكما أن التذبذب في أسعار وحصيلة الصادرات قد تزامن مع التزايد المستمر في قيمة الواردات التي تعتمد على الدخل الحالية. وقد اهتمت الدراسة بضرورة إقامة المشاريع المشتركة بين دول المجلس لتعزيز الروابط بينها، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج للحد من الآثار الخارجية لاقتصادات الدول الصناعية على اقتصادات دول المجلس.

وقد استخدم الخريجي (1996) النماذج القياسية لتقدير مرونة الطلب على الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد استهدفت تلك الدراسة من تقدير المرونة السعرية والدخلية صياغة السياسات التجارية الملائمة لتنشيط التبادل التجاري بين دول المجلس من جهة، وضبط تدفق الواردات إلى دول المجلس بالتعاون من الأسواق العالمية من جهة أخرى. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن هناك إمكانية لزيادة التبادل التجاري بين دول المجلس، وبخاصة أن تطبيق أي من السياسات السعرية لن يكون له تأثير قوي على نمو التجارة البينية بين دول المجلس. بالمقابل، فإن ارتفاع مرونة الطلب الدخلية سيكون له مردود إيجابي على تنشيط التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.

وتخرج هذه الدراسة بفكرة النقلة المتوازنة التي تسمح للدول بالتدرج في فتح أسواقها لمنتجات الدول الأخرى، بحيث يكون هناك نقلة متوازنة *Balanced Mobility* لأنظمة الأسواق التجارية تسمح بإعداد هذه القطاعات الإنتاجية والصناعات الناشئة لفرض وجودها في الأسواق الخليجية بشكل خاص، وفي أسواق التصدير بشكل عام.

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصل إليها الخريجي تضمن العديد من التوقعات المتفائلة، فقد جرى تقييم تجربة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في دراستين منفصلتين [الحقباتي، 1996، 1998، Al-Obaidan]. وقد توصلت الدارستان إلى العديد من النتائج، ومن أهمها:

- ✧ انه على الرغم من مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فإن التجارة البينية ما زالت هامشية بسبب التماثل في أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ إن تركيز دول المجلس على إزالة العوائق التجارية التي تحول دون حرية التجارة الخليجية لم يؤد إلى تنشيط التجارة بين دول المجلس لسبب بسيط هو أن تلك التجارة غير قائمة في الواقع، وكان يجب التركيز على كيفية التخلص من الصبغة التنافسية لاقتصادات الدول الخليجية من خلال تنويع الإنتاج وإقامة المشاريع المشتركة، والتخصص في الإنتاج وفقاً للميزات النسبية لكل دولة.

إلا أن أهم التوصيات التي عرضها الباحثان جاءت على النحو التالي:

- ✧ الاستفادة من القوة الشرائية لدول مجلس التعاون في المساومة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين كالولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي.
- ✧ الدخول في مفاوضات تجارية مع دول العالم الثالث لفتح أسواق هذه الدول للمنتجات الخليجية أو لاستيراد سلع استهلاكية وإنتاجية من تلك الدول.

كما أعد Rammadhan (1999) دراسة لتقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية للشركاء التجاريين الرئيسيين مثل اليابان، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

فبينما تأتي أكثر من 65% من مستوردات دول مجلس التعاون من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فإن أكثر من 50% من صادرات دول المجلس كان يتم توجيهها

إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين. وقد بينت النتائج عدم تأثير أي من دول مجلس التعاون على تجارته الخارجية مع الشركاء التجاريين. ولذلك، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة تعزيز التعاون بين دول المجلس للاستفادة من فرص الاستيراد والتصدير التي تتيح لها إمكانات المساومة في عرض صادراتها بأسعار مرتفعة، والحصول على الواردات بأسعار منخفضة لتعظيم الرفاهية للمنتجين والمستهلكين.

وفي دراسة حول أهمية الواردات السلعية لاقتصاد الكويت، فقد وجد المطيري (1999)، أن الطلب على الواردات في الأجلين القصير والطويل خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي لم يكن مرناً، الأمر الذي يشير إلى محدودية تأثير الأسعار في تحديد حجم الطلب على الواردات. كما وجد عدم قدرة السلع المنتجة محلياً على منافسة الواردات، فارتفع أسعار السلع المحلية بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الواردات بنسبة 2.5%. ولهذا، فإن أية سياسة اقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار استقرار الأسعار لضبط العجز في الميزان التجاري. كما تعزى الزيادة في الواردات إلى الزيادة في الدخل. وتكمن نقاط الضعف في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في الجوانب التالية:

- ✧ إن الارتفاع في الدخل الذي يأتي من الصادرات النفطية غالباً ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري.
- ✧ إن ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الزيادة في الدخل سيؤدي إلى زيادة الاستيراد بسبب عدم قدرة السلع المحلية (تكاليف عالية) على منافسة السلع المستوردة.

وقد بحثت آفاق التبادل التجاري في مجال المواد الخام والسلع الوسيطة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في دراسة قام بإعدادها ريفلن وهاشاي [Rivlin and Hashai 1999]. وقد استهدفت هذه الدراسة البحث عن المكاسب التي يمكن أن تحققها إسرائيل في تجارته الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي عندما افتتحت مكاتب اتصال تجارية إسرائيلية في عُمان وقطر. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات التي توفرت لسنوات مختلفة عن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل

لبحث آفاق التجارة بينهما من خلال حساب قيمة التدفقات السلعية بينهما. وقد افترضت الدراسة استمرار النمو في معدلات الواردات في كل دول المجلس وإسرائيل. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون 229 مليار دولار العام 1997، بينما وصل إلى 110 مليارات دولار في إسرائيل. وقد بينت الدراسة أن قيام إسرائيل بإحلال مستورداتها الحالية بمستوردات من دول المجلس سيؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، وإن كان هذا التحول في التبادل التجاري يميل إلى صالح دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ستشكل الواردات الإسرائيلية ضعف الصادرات الإسرائيلية.

وقد توقعت الدراسة أن تتجاوز الصادرات الخليجية إلى إسرائيل 7 مليارات دولار، بينما لن تزيد الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج عن 4 مليارات دولار، وذلك في مجال المواد الخام والوسيطه. ولهذا، فإن الدراسة تتوقع أن يزداد حجم التجارة والاستثمار بينهما لتشتمل على السلع النهائية، والخدمات مثل النقل، والتأمين، والشحن، والاتصالات، والخدمات المصرفية والتي تعتبر الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها في تنشيط التجارة السلعية. وتعكس نتائج هذه الدراسة مدى اهتمام إسرائيل بأسواق دول مجلس التعاون لتصبح شريكاً تجارياً رابعاً بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، كما تبين تلك المؤشرات أن هيكل التبادل التجاري بين دول المجلس وإسرائيل سيكون مماثلاً لما هو عليه الحال مع الشركاء التجاريين الثلاثة بالنسبة لدول المجلس.

ويأتي اهتمام الدراسات المذكورة أعلاه بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس وشركائها التجاريين نظراً لطبيعة تلك العلاقات واختلافها عن العلاقات التجارية السائدة بين الدول المتقدمة من جهة، وبين الدول النامية من جهة أخرى. فبينما يماثل الدخل الفردي في دول مجلس التعاون مستوى الدخل الفردي في الدول الصناعية والمتقدمة، فإن الهياكل الإنتاجية لدول مجلس التعاون تبقى محدودة، وتعتمد على الصادرات البترولية لتوليد الدخل.

إلا أن تقارب مستوى الدخل الفردي بين دول مجلس التعاون والدول المتقدمة لا يعكس تقارباً في مستوى التطور الاقتصادي. بالمقابل، فإن تفاوت الدخل الفردي بين دول مجلس التعاون وبقية البلدان العربية، بما فيها المناطق الفلسطينية، لا يعكس تفاوتاً في مستوى التطور الاقتصادي، ويستدل على ذلك من أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق في البلدان العربية على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت ضعيفة ومنخفضة للغاية. ويعتبر تفاوت مستويات الدخل حافزاً لتنوع أنماط وقاعدة الاستهلاك، وفتح مجالات متنوعة للطلب الاستهلاكي. ولهذا، فإن هذه الدراسة ستأخذ بعين الاعتبار، التفاوت الكبير في مستويات الدخل الفردي والأجور بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي عند البحث في آفاق التبادل التجاري بينهما.

وقد تضمنت الدراسات المذكورة سابقاً العديد من النتائج المشتركة، وبخاصة تلك التي صدرت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ويمكن عرضها كما يلي:

- ✧ إن الواردات السلعية لدول مجلس التعاون تعتبر سلعاً ضرورية، وقد بينت معظم النتائج القياسية المستخدمة في التحليل أن الطلب على الواردات السلعية في تلك الدول لم يكن حساساً للتغير في الأسعار العالمية، وكان الاستيراد يتحدد وفقاً للقوة الشرائية المرتفعة للدخل.
- ✧ ما زالت العائدات النفطية تعتبر من أهم مصادر الدخل الذي يستخدم في تمويل الاستيراد من جهة، وتمويل الموازنة من جهة أخرى.
- ✧ إن المستوردات من المكائن والمعدات المستخدمة في صناعة النفط تستحوذ على أكثر من 40% من الإنفاق المخصص على الاستيراد السلعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ إن التركيب الهيكلي والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الخليجية تعكس عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز تجارتها البينية، على الرغم من

مرور أكثر من عقدين على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، والتي يتوقع أن تدخل في اتحاد جمركي العام 2003.

✧ إن تشكيل دول مجلس التعاون الخليجي وهو التكتل العربي الرئيس داخل الجامعة العربية، وعضوية تلك الدول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانضمام بعضها إلى منظمة التجارة العالمية لم يساعد على هيكلة القطاعات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط كقطاع تصديري يعتمد عليه في توليد الدخل من عوائد التصدير لتغطية الإنفاق على الاستيراد وتغطية جانب الإنفاق في الموازنة.

✧ إن نتائج تلك الدول التي أجريت خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي لا تعكس أي تكرار، وإنما تؤكد على أن أداء اقتصادات دول مجلس التعاون لم يتغير، بل يمتاز بالحالة الاستاتيكية في ظل ثبات محددات الطلب والعرض المحليين من جهة، واستقرار وحصر التجارة الخارجية مع عدد محدود من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وعدم تطويرها مع الاقتصادات النامية بشكل عام والاقتصادات العربية بشكل خاص من جهة أخرى. فمروانات الواردات السعرية والدخلية، وخصص الأقطار المصدرة لدول مجلس التعاون الخليجي والمستوردة منها، تكاد تكون ثابتة، وهذا يشير إلي أن نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواق دول مجلس التعاون يتطلب أخذ تلك النتائج بعين الاعتبار لاتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة التي توفر الشروط اللازمة والكافية لتحقيق ذلك.

3- المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والمناطق الفلسطينية

خصص هذا الجزء من الدراسة لاستعراض دور التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1995-1999 من الجوانب التالية، الأول: التعرف على التغيرات التي حدثت في حجم ومعدلات نمو الصادرات والواردات، الثاني: التوزيع الجغرافي والتركيب الهيكلية لصادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس ودول العالم المختلفة خلال فترة الدراسة، والثالث: تقييم اتجاهات وتطور التجارة البينية السلعية بين دول المجلس.

ونظراً لتوفر البيانات للفترة 1995-1999 المتعلقة بالتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد اعتمد عليها في التحليل. كما تمثل تلك الفترة مرور أكثر من عقد على تأسيس مجلس التعاون الخليجي. كما يتوفر خلال تلك الفترة بيانات تفصيلية عن التوزيع الجغرافي والتركيب الهيكلية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3-1 دور التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط. ومن طبيعة هذه السلعة التصديرية أنها تتبع قطاعاً متطوراً، وإن كان معزولاً عن بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويعتمد قطاع النفط بدرجة كبيرة على أسلوب التكتيف الرأسمالي، وبالتالي توفير القليل من فرص العمل.

لذلك، فقد تركزت الاستفادة من قطاع النفط في المقام الأول على تعظيم إيرادات الصادرات من هذا القطاع لاستخدامها في الإنفاق المتزايد على الواردات من السلع الاستهلاكية، إضافة إلى توفير السلع الرأسمالية والوسيطات التي تحتاجها عملية التنمية لتحقيق التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصادات المحلية. ويمكن عرض مؤشرات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون للتعرف على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول على النحو التالي:

1. ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصل معدلها إلى 81%² ويعكس ارتفاع تلك النسبة ازدياد أثر الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عملية التنمية. ولذلك، فإنه كلما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية، ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ازداد الطلب على الواردات السلعية والخدمية والعكس بالعكس، (انظر، جدول 3). وتعكس تلك المؤشرات مدى انكشاف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى التغيرات في ظروف الطلب والعرض العالمي، وبخاصة بالنسبة إلى الشركاء التجاريين لدول المجلس مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان. وبمقارنة هذه النسب لمعامل التجارة الخارجية (صادرات + واردات) لدول المجلس بالنسب السائدة لبعض الدول النامية أو المتقدمة صناعياً للعام 1999، فإنها تبدو مرتفعة للغاية مقارنة مع اليابان 20%، والولايات المتحدة 12%، ومصر 40%، ويمكن القول إنه كلما انخفضت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، قل تأثير المؤثرات الخارجية على الأداء العام للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة البطالة، والتضخم، ومعدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي [انظر جدول 3، وكذلك International Financial Statistics, IMF].

2. وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 38% خلال الفترة 1995-1999، فمن جهة، يعكس ارتفاع هذا المؤشر مدى

² معامل التجارة الخارجية هو عبارة عن نسبة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولمزيد من التفاصيل انظر الحبيب 1988.

ضعف مقدرتها الإنتاجية المحلية لتلبية إنفاقها المحلي، ومن جهة أخرى يشير إلى ارتفاع القوة الشرائية التي توفرت لها من خلال ارتفاع قيمة الصادرات. ويبرز لنا المؤشر المتعلق بنسبة الواردات للإنفاق المحلي هذه الحقيقة بوضوح، حيث انخفض هذا المؤشر من 44% في منتصف الثمانينيات إلى 38% في منتصف التسعينيات بسبب انخفاض قيمة صادرات النفط وسياسة الترشيد التي اتبعتها دول المجلس [انظر جدول 3 والحبيب، 1988].

3. تضاعف معدل الدخل الفردي من 4336 دولاراً خلال الثمانينيات إلى حوالي 10000 دولار خلال الفترة 1995-1999. وقد تزامن ذلك مع زيادة نسبة الواردات إلى الدخل أو ما يسمى بالميل الحدي للاستيراد من 20% خلال الثمانينيات إلى 35% خلال النصف الثاني من التسعينيات، وهذا ما يعكس عمق التبعية التي نشأت بسبب الاعتماد المفرط على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي.

4. كما تزايدت أهمية تجارة الخدمات لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي في العقدين الأخيرين، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن دول المجلس تعتبر مستورداً صافياً للخدمات، فزادت نسبة العجز في الميزان التجاري الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي على 20% مع نهاية عقد التسعينيات، وكانت الواردات الخدمية قد زادت على 25% من الواردات الكلية (سلع وخدمات) في حين بقيت الصادرات الخدمية في حدود 5% إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة الصادرات إلى الواردات الخدمية بلغت حوالي 20% لدول المجلس خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يشير إلى تزايد اعتماد الأسواق الخليجية على استيراد الخدمات بسبب عدم قدرة السوق المحلية على توفيرها، وتقوم دول مجلس التعاون الخليجي باستيراد الخدمات من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا [IMF, International Financial Statistics].

5. إن التغيير في الفائض أو العجز في الميزان التجاري يعزى في المقام الأول إلى التذبذب في قيمة وحجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط ومشتقاته، والذي يتزامن مع التزايد المستمر في قيمة الواردات. ومن المعروف أن صادرات دول المجلس تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط بالنقد الأجنبي، والتي تتذبذب

قيمتها من سنة إلى أخرى. أما بالنسبة للواردات، فإنها تتردد باستمرار. وقد دلت بعض الدراسات القياسية على مدى أهمية السلع المستوردة بالنسبة للمستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي [Yousef & El-sakka, 1999; Rammadhan,1999]

وتعكس تلك المؤشرات مدى عمق اعتماد اقتصادات دول المجلس على التجارة الخارجية. فارتفاع نسبة الصادرات من البترول إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس خطورة تأثير التقلبات في حصيللة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى مدى الاعتماد المفرط على الاستيراد من الخارج، ويؤكد مقولة الاقتصاد الاستيرادي كوصف لطبيعة اقتصادات دول المجلس.

ويتضح من البيانات المتوفرة أن أكثر من 50% من الصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي يتم تبادلها مع عدد محدود من الدول المتقدمة وهي: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان. ولذلك، وعلى الرغم من أن تلك المؤشرات تشير إلى مدى اندماج اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصادات العالمية المتقدمة، فإن أي تغيير في الأسواق العالمية ينعكس مباشرة على أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من فائض في موازنات تلك الدول وفائض في الميزان التجاري، كما حدث في منتصف الثمانينيات، إلى عجز هائل في الموازنة والميزان التجاري خلال التسعينيات. وقد تناولت العديد من الدراسات بالتحليل طبيعة العلاقة بين اقتصادات دول مجلس التعاون والاقتصادات المتقدمة، وذلك للخروج بتوصيات يمكن أن تسهم في الحد من تأثير التقلبات في الاقتصادات المتقدمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي [Yousef & El-Sakka,1999].

3-2 التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون

ارتفعت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من 77968 مليون دولار بالأسعار الجارية العام 1990 إلى أعلى مستوى لها 96752 مليون دولار العام 1999، بمعدل نمو سنوي مقداره 2.4%³. وقد كانت الصادرات السلعية تتزايد مع بعض التذبذب من سنة إلى أخرى. ويعزى التذبذب مع التزايد في الصادرات السلعية من سنة إلى أخرى إلى التقلبات في أسعار البترول من جهة، وإلى التغيرات في الطلب العالمي على البترول من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تراجع عائدات النفط، (أنظر جدول 10).

وكانت صادرات دول مجلس التعاون تتوزع على سبع أسواق رئيسية هي:
(1) أسواق دول مجلس التعاون، (2) الدول العربية، (3) الدول الإسلامية، (4) الاتحاد الأوروبي، (5) الولايات المتحدة الأمريكية، (6) اليابان، (7) بقية دول العالم. ويعكس جدول 5 العديد من المؤشرات منها:

✧ إن التجارة البينية لدول المجلس أو حصة دول المجلس من صادراتها كانت ثابتة خلال فترة الدراسة مع بعض التذبذب في سنوات 1989 و1990. إلا أن الفترة 1992-1999، قد شهدت ثباتاً في التجارة البينية، حيث لم تزد على 9%. أما صادرات دول المجلس إلى الدول العربية والإسلامية، فكانت تشكل أقل من 10% من مجمل صادرات المجلس للفترة 1989-1999. وكانت حصة كلتا المجموعتين ثابتة خلال الفترة.

✧ كانت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث استوعبت تلك الاقتصادات المتقدمة أكثر من 55% من صادرات دول مجلس التعاون في النصف الأول من التسعينيات، لتصل تلك النسبة إلى أكثر من 40% في نهاية التسعينيات. ويظهر من جدول 5 أن حصة الولايات المتحدة واليابان من صادرات دول مجلس التعاون كانت ثابتة حتى منتصف التسعينيات، لتبدأ بالتراجع التدريجي حتى تصل إلى 12% في العام

³ لا تتوفر بيانات بالقيم الثابتة عن الصادرات والواردات السلعية والمؤشرات الاقتصادية الأخرى من دول مجلس التعاون الخليجي إلا بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي.

1999 بعد أن كانت تزيد على 15% لكل منها خلال الفترة 1990-1996. بالمقابل، فإن حصة اليابان قد تراجعت من بداية التسعينيات من 28% لتصل إلى 14% و18% في عامي 1998 و1999 على التوالي. ويعتبر البترول ومشتقاته من أهم صادرات مجلس التعاون إلى الدول الصناعية والتي تشمل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي يظهر تصنيفها من المجموعة الأخيرة (بقية دول العالم).

وتشكل الصادرات السلعية من المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، أكثر من 43.7% من صادرات دول المجلس. ولذلك، فإن أية تغيرات في التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية ستترك أثراً مباشراً على حجم وقيمة الصادرات وتوزيعها الجغرافي لمجموع أعضاء مجلس التعاون، ويبين جدول 6 ثبات حصة دول المجلس، والدول العربية والدول الإسلامية من الصادرات السلعية السعودية. بالمقابل، فإن حصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان من الصادرات السعودية كانت تتناقص تدريجياً خلال التسعينيات. ويعزى ارتفاع نسبة الصادرات السعودية إلى بقية دول العالم إلى نجاح الصادرات السعودية في النفاذ إلى أسواق جديدة.

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية من حيث القوة الاقتصادية. فبينما يشكل الناتج المحلي الإجمالي لها 20% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، فإن مساهمة صادراتها السلعية قد بلغت 33% من الصادرات لدول المجلس، وكانت اليابان أهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية، وقد شكلت مستوردات اليابان حوالي 20.7% من مجمل الصادرات السلعية لدولة الإمارات. أما صادرات الإمارات إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية، فقد شكلت حوالي 38% (أنظر جدول 7-ب).

أما الكويت، فقد شكلت صادراتها السلعية 10% من صادرات دول مجلس التعاون خلال الفترة 1990-1999. ويمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الكويتية

التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية للسعودية والإمارات العربية فبينما تستوعب الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي أكثر من 70.7% من الصادرات السلعية الكويتية، فإنه لا يتدفق إلى أسواق دول المجلس والدول العربية والإسلامية أكثر من 19%. أما بقية دول العالم فتستوعب 21% من الصادرات السلعية الكويتية (أنظر جدول 8-أ).

3-3 التوزيع الجغرافي للواردات السلعية لدول مجلس التعاون

يلخص جدول 9 التوزيع الجغرافي للواردات السلعية لمجموع دول مجلس التعاون مع دول العالم خلال الفترة من 1990-1999، ويتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول ما يلي:

- ✧ بينما تضاعفت قيمة الواردات السلعية من 46786 مليون دولار العام 1990 إلى أكثر من 85000 مليون دولار العام 1999، فإن أكثر من ثلثي الواردات السلعية خلال تلك الفترة كانت تتدفق من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة واليابان إلى أسواق دول مجلس التعاون.
- ✧ كان الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي كان يساهم بتغطية أكثر من ثلث الواردات السلعية لدول المجلس وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية كشريك تجاري، وتغطي 15% من واردات مجلس التعاون. كما يلاحظ من تلك المؤشرات أن العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانت مستقرة نسبياً، وكانت حصة تلك الاقتصادات في تغطية الواردات السلعية لأسواق دول مجلس التعاون تقترب من 50% وإن كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى.

✧ بالمقابل، امتازت حصة الواردات السلعية البينية، والواردات من الدول العربية والإسلامية بالثبات. فبينما لم تزد الواردات البينية على 5% من مجمل واردات المجلس، فإن الواردات السلعية من الدول العربية والإسلامية شكلت 2% و 5% على التوالي، وتعكس هذه المؤشرات ما يلي:

- على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي لتنشيط التجارة البينية بين الدول العربية والإسلامية، ومن بينها دول مجلس التعاون الأعضاء في المنظمات الثلاث، فإنها لم تستفد كثيراً من إمكانات أسواق دول مجلس التعاون ذات القوة الشرائية العالية.
- إن السلع التي تنتجها وتصدرها الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها دول مجلس التعاون لا تتوافق مع السلع المستوردة في أسواق مجلس التعاون، ويعكس هذا المؤشر استمرار تخلف الهياكل الاقتصادية للدول العربية والإسلامية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات دول مجلس التعاون، والاستفادة كثيراً من القوة الشرائية الممولة للاستيراد من تلك الدول، وعلى الرغم من محدودية مساهمة دول مجلس التعاون، والدول العربية، والدول الإسلامية، في تغطية احتياجات دول مجلس التعاون من الواردات السلعية، فإن واردات دول مجلس التعاون من تلك الدول كانت تتزايد من سنة إلى أخرى، فقد ارتفعت من 6386 مليون دولار العام 1990 إلى 12388 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 94% وبمعدل نمو سنوي مقداره 6.6%.
- إن القوة الشرائية لدول مجلس التعاون كسوق استيرادية كبيرة، ومعدلات الدخل الفردي المرتفعة تتجه إلى استيراد سلع ذات جودة عالية وتصميم متميز من الدول الصناعية الكبرى، بحيث يكون تأثير الدخل والتفضيلات والجودة أقوى من تأثير الأسعار.
- يشير نمط اتجاه الصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى عمق التبعية الاقتصادية في الاعتماد على الدول المتقدمة والصناعية في تصريف صادرات دول المجلس من ناحية، وفي تلبية احتياجاتها من الواردات

المرتبطة بالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية الضرورية لصناعة البترول من ناحية أخرى، وذلك على حساب السلع الوسيطة والمواد الخام.

- إن التزايد مع التذبذب في الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل مباشرة، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) دون حدوث زيادة في الدخل ثانياً.

4. كما يلاحظ انخفاض مساهمة اليابان في تلبية احتياجات دول مجلس التعاون من الواردات السلعية فقد انخفضت حصة اليابان من واردات مجلس التعاون من 14% العام 1990 إلى 9% العام 1999. كما وصلت واردات مجلس التعاون من اليابان إلى أعلى مستوى لها 10638 مليوناً العام 1992، لتبدأ بعدها بالتراجع مع بعض التذبذب من سنة إلى أخرى ووصل مستواها العام 1999 إلى (7491) مليون دولار، و لينخفض بنسبة 30% عن مستواها في سنة 1992.
5. أما استيراد دول مجلس التعاون من بقية دول العالم مثل دول جنوب شرق آسيا، وروسيا وأوروبا الشرقية وغيرها، فإنها أخذت بالتزايد من سنة إلى أخرى منذ العام 1992 على الرغم من التذبذب في مساهمة تلك الدول في تغطية احتياجات دول مجلس التعاون من الواردات السلعية.
6. وإذا تفحصنا التوزيع الجغرافي للواردات السلعية، لكل دولة من دول المجلس، فإن الواردات السلعية للسعودية والإمارات العربية المتحدة كانت تشكل 40% و35% على التوالي. وتعكس هذه المؤشرات أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية تمثلان القوة الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون الخليجي من حيث الاستيراد والتصدير. ولذلك، فإن أية سياسة تجارية خارجية يجب أن تستهدف في المقام الأول السوقين السعودية والإماراتية.

3-4 التركيب الهيكلي لصادرات دول المجلس

توضح البيانات الواردة في جدول 10 عدم حدوث تغيير في هيكل الصادرات السلعية مع دول العالم خلال فترة الدراسة. فقد تراوحت نسبة الصادرات من النفط الخام ومشتقاته بين 83%-87% من مجمل الصادرات الكلية، كما تشكل الصادرات من النفط الخام 83% من مجمل الصادرات النفطية. أما أهم مشتقات البترول التي يتم تصديرها فهي البنزين (وقود الطائرات)، والكيروسين (الكاز)، والغاز وغيرها، وتأتي الصادرات من المواد الكيماوية في الدرجة الثانية، وقد شكل معدل مساهمتها 7% من مجمل الصادرات السلعية خلال الفترة 1990-1999. وتتضمن هذه المجموعة المنتجات التالية: (1) غازات الميثانول، والإيثلين، (2) المواد البلاستيكية. وهذه المنتجات يعتمد إنتاجها على النفط الخام. وتأتي في المرتبة الثالثة السلع المصنفة، والتي تشكل صادراتها 5% من مجمل الصادرات السلعية. وتضم هذه المجموعة منتجات الحديد والفولاذ، والألمنيوم، والإسمنت. ويمكن إبراز أهمية صادرات النفط ومشتقاته بالنسبة للصادرات السلعية الكلية في دول المجلس للعام 1999 في جدول 11.

وتتمثل المنتجات البترولية لإقليم دول مجلس التعاون في كل من الإسفلت، والكيروسين، وغاز البترول السائل، ووقود الطائرات، والبنزين والديزل. ويتم استهلاك نصف الإنتاج المحلي في السعودية التي يشكل إنتاجها 55% من الإنتاج الكلي لدول مجلس التعاون، أما الكويت والبحرين فيشكل إنتاجها 26%، و10% على التوالي. بالمقابل، فإن الاستهلاك المحلي للبحرين، والكويت لا يزيد على 10% من الإنتاج المحلي أما قطر والإمارات فتصدر حوالي 75% من إنتاجها من منتجات البترول، وتأتي الصادرات من المواد الكيماوية في المرتبة الثانية في دول مجلس التعاون، وتعتمد الصناعات الكيماوية على مشتقات البترول. وخلال العقدين الماضيين قامت بعض دول مجلس التعاون، وبخاصة السعودية باستثمار ملايين الدولارات في الصناعة البتروكيميائية. وتحل مكان الصدارة منتجات الإيثلين، والمثانول والأمونيا، وتقوم بإنتاجها كل من السعودية التي يبلغ إنتاجها ضعف إنتاج كل من قطر والبحرين. وتتمتع بتروكيماويات مجلس التعاون الخليجي بميزة تنافسية كبيرة في السوق العالمية، غير أن دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس قد فرضت تعريفات جمركية على صادرات مجلس التعاون من تلك المنتجات لحماية منتجاتها.

3-5 التركيب الهيكلي لواردات مجلس التعاون

يتركز الإنفاق على الواردات في دول مجلس التعاون في أربع مجموعات سلعية تشكل قيمتها 92% من قيمة المستوردات السلعية، كما هو مبين في جدول 10. أما المجموعات السلعية، فهي المصنوعات المتنوعة، والمكائن والمعدات، والسلع المصنوعة للتصنيع والمواد الخام. أما الواردات السلعية من المشروبات والتبغ والزيوت والشحوم النباتية والحيوانية والمواد الكيماوية، فلا تشكل قيمتها سوى 5%.

وتبين البيانات الواردة في كتاب إحصاءات التجارة العالمية International Trade Statistics أنه على الرغم من أن الصادرات السلعية تزيد كثيراً على الواردات السلعية، فإن عدد الواردات السلعية يزيد ستة أضعاف على عدد الصادرات السلعية، وهذا ينطبق على جميع دول المجلس. كما تعتبر دول مجلس التعاون من الأقطار المستوردة للعديد من الخدمات مثل النقل، والشحن، التي يتم الاعتماد عليها لتصدير النفط ومشتقاته. كما تقوم أقطار مجلس التعاون باستيراد العديد من الخدمات غير الرئيسية المتعلقة بالتعليم والعلاج والاستجمام في الخارج، وغيرها من الخدمات الثقافية والاتصالات والحاسوب والمعلومات والعمالة الأجنبية. ولا تتوفر معلومات تفصيلية عن الخدمات المستوردة، وإن كانت تتوفر بيانات تجميعية حول ذلك، فإنها تشير إلى ما يلي:

1. إن الواردات الخدمية تعادل خمسة أضعاف الصادرات الخدمية.
2. إن التركيب الهيكلي للصادرات الخدمية يختلف كلياً عن التركيب الهيكلي للواردات الخدمية.

وتشير البيانات الواردة في جدول 10 إلى انخفاض الواردات من المواد الغذائية لدول مجلس التعاون من حيث قيمتها بالأسعار الجارية، وكذلك انخفاض أهميتها

النسبية بالنسبة للواردات السلعية، وقد وصلت الواردات من السلع الغذائية إلى أعلى مستوى لها (8190 مليون دولار) العام 1995، وفي العام 1999 وصلت قيمتها إلى 6128 مليون دولار، وهو أقل من مستواها في العام 1992. ويعزى الانخفاض في قيمة الواردات من السلع الغذائية إلى الاهتمام الكبير من دول المجلس، وبخاصة السعودية لتوفير المواد الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي. وكان للدعم المالي الحكومي الموجه نحو المدخلات الزراعية واستخدام الآلات، أن ارتفعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 4% في بداية الثمانينيات إلى أكثر من 10% في منتصف التسعينيات.

إلا أن الانخفاض في قيمة وأهمية الواردات الغذائية بالنسبة للواردات السلعية الأخرى يعزى إلى الارتفاع في الدخل، فكلما زاد الدخل ارتفع الاستهلاك من السلع الغذائية بنسبة أقل كثيراً من الزيادة في الدخل، حيث يزداد الطلب على السلع الكمالية مثل السلع الكهربائية والإلكترونية والأثاث والسيارات، ويزداد الإنفاق عليها كثيراً مقارنة مع الزيادة في الإنفاق على المواد الغذائية المستوردة.

وقد ارتفعت أهمية الواردات من السلع الغذائية إلى الواردات السلعية الكلية تدريجياً من 10.4% في بداية التسعينيات لتصل إلى 13.4% في نهاية التسعينيات. إلا أن هذا لا ينطبق على التركيب الهيكلي لواردات الإمارات وقطر من حيث انخفاض نسبة وارداتها من المواد الغذائية إلى إجمالي وارداتها. كما لا ينطبق ذلك على السعودية التي انخفضت وارداتها من المواد الغذائية خلال الفترة 1990-1995، لتبدأ بعدها بالتزايد التدريجي من حيث نسبتها إلى الواردات السلعية الكلية وقيمتها بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك إلى تراجع الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة للمزارعين، الأمر الذي زاد من تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية، مقارنة مع انخفاض أسعار المستوردات، أما بالنسبة لعمان والكويت، فقد ظلت وارداتها من المواد الغذائية إلى إجمالي وارداتها السلعية ثابتة.

وتشتمل الواردات من المواد الغذائية على الحيوانات الحية، واللحوم المجمدة، ومنتجات الحليب، والأرز والشعير والذرة وبقية الحبوب والخضار والفواكه، والسكر، وأغذية الحيوانات، وتشكل الواردات من الحبوب أكثر من 30% من واردات المواد الغذائية، وتشتمل على الواردات من الأرز والشعير والذرة، وتشكل الواردات من الخضار والفواكه 15% - 20% من مجمل الواردات من المواد الغذائية في دول مجلس التعاون، أما مستحضرات اللحوم والحيوانات الحية، فتشكل 20% من مجمل الواردات من المواد الغذائية.

وتشكل قيمة المستوردات من الآلات ومعدات النقل 38% من قيمة المستوردات السلعية الكلية للفترة 1995-1999. وقد أدى توسع دول المجلس في مشروعات التنمية واعتمادها على تصدير البترول إلى تزايد الواردات من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية. وقد تضاعفت قيمة الواردات من الآلات والمعدات من 14,978 مليون دولار العام 1990 إلى حوالي 26,049 مليون دولار العام 1997، ثم أخذت بعد ذلك بالتناقص فوصلت إلى 20045 مليون دولار العام 1998، وإلى 15,354 مليون دولار في العام الذي يليه. كما تشكل المستوردات من الآلات المتعلقة بالبناء، والأدوات الكهربائية، ووسائل النقل والآلات والأدوات المتعلقة بالطيران 33%، و20%، على التوالي من مجمل المستوردات من الآلات ومعدات النقل.

وقد امتازت أهمية البضائع المصنوعة بالنسبة للواردات السلعية بالثبات خلال التسعينيات مع التذبذب من سنة إلى أخرى، فقد تراوحت تلك النسبة بين 21% في النصف الأول من التسعينيات لتبدأ بعدها بالتراجع التدريجي حتى تصل 17% العام 1999. وتتضمن هذه المجموعة العديد من المدخلات المصنعة مثل المطاط والأخشاب والأوراق والأقمشة ومواد البناء، والأسمنت، والزجاج، والحديد والفولاذ، والنحاس، والألمنيوم.

أما المصنوعات المتنوعة فتتضمن أجهزة وأدوات الإنارة، والأثاث وأوعية السفر والملابس والأحذية، وأجهزة التصوير، والبصريات والساعات والمجوهرات

والذهب. وتشير الأبحاث التي أجريت حول اتجاهات المستهلكين السعوديين والخليجيين بشكل عام، إلى أن اتجاهاتهم تميل إيجابياً لصالح السلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، على حساب السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا (علي، 1995).

3-6 التجارة البينية بين دول مجلس التعاون

شهدت التجارة البينية لدول مجلس التعاون تطوراً متزايداً خلال التسعينيات. فقد تضاعفت قيمة التجارة السلعية البينية من 3097 مليون دولار العام 1990 إلى 6170 مليون دولار العام 1999، بزيادة مقدارها 99%، وبمعدل نمو سنوي مقداره 8%. وتعتبر السعودية ودولة الإمارات العربية من أهم الدول المنتجة والمصدرة داخل المجلس، فبينما تشكل الصادرات السلعية السعودية والإماراتية حوالي 57% و 25% على التوالي، من الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون، فإن تلك الأقطار لا تستورد إلا 13% و 24% على التوالي من الصادرات السلعية الكلية لدول المجلس. وتعكس المؤشرات الواردة في الجداول من 5-8 العديد من الملاحظات التي يمكن إيرادها كما يلي:

1. إن السعودية تعتبر المستفيد الأول من تجمع مجلس التعاون الخليجي، حيث يأتي أكثر من 57% من واردات المجلس البينية منها، وتأتي في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية التي تزود دول المجلس بحوالي 25% من مستورداتها السلعية، وهذا يعني أن واردات دول المجلس البينية تأتي من السعودية والإمارات.
2. تعتبر قطر والبحرين وعمان والكويت الدول المستوردة، والتي تستوعب أسواقها أكثر من 67% من الصادرات البينية.

وقد دلت بعض الدراسات الكمية أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها بشأن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد وجد أن الطلب

غير مرن للغاية على المنتجات الخليجية، ولن تجدي المحاولات من سياسات سعرية بديلة، أو زيادة درجة الحماية لرفع الأسعار. كما أن مرونة الدخل العالية تدعم تنشيط التجارة البينية بين دول المجلس. ولذلك، فإن الصادرات السعودية ستزداد كلما زاد الدخل في دول مجلس التعاون الأخرى.

وتشكل الصادرات الزراعية والحيوانية 20% من واردات المجلس من هذه السلع. وتستوعب الإمارات والكويت أكثر من 65% من صادرات السعودية من المنتجات الزراعية والحيوانية. أما بالنسبة للصادرات السعودية من المنتجات الصناعية، فإنها لا تغطي سوى 5% من الواردات من تلك السلع في دول المجلس. وتعكس تلك المؤشرات مدى أهمية سوق دول مجلس التعاون بالنسبة للتجارة الزراعية السعودية. بالمقابل، فإن التجارة البينية للسلع الصناعية تبدو محدودة على الرغم من مرور أكثر من عقدين على إنشاء المجلس.

3-7 التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية 1995-2000

تبين البيانات الواردة في جدول 4 التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000، ويمكن وصف الأداء الحالي للتجارة الخارجية الفلسطينية من خلال المؤشرات التالية:

1. الواردات الفلسطينية من السلع الاستهلاكية تحتل الواردات الفلسطينية من السلع الاستهلاكية المرتبة الأولى، حيث تشكل نسبتها أكثر من 65% من الحجم الكلي للواردات السلعية، وتتكون من مجموعات السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة، والأغذية والحيوانات الحية، والمصنوعات المتنوعة، والمشروبات والتبغ. وتعكس هذه المؤشرات مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، والذي يبدو ذلك، أيضاً، من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أن نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي

تتجاوز 55%، وأن الواردات السلعية تغطي حوالي 60% من الطلب الاستهلاكي، وأن أكثر من 45% من الدخل المتاح الفلسطيني ينفق على الواردات السلعية.

2. الواردات السلعية الفلسطينية من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية شكلت نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية حوالي 35% من حجم الاستيراد السلعي الكلي خلال الفترة (1995-2000)، وتتكون من مجموعات المواد الخام، والوقود، والسلع الكيماوية، والمكائن والمعدات. وحتى لا يكون هذا المؤشر مضللاً بالنسبة لأداء الواردات السلعية، وبخاصة في ظل انخفاض قدرة الإنتاج المحلي على الاستجابة للطلب المحلي، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن واردات الوقود، والتي تصنف ضمن المواد الخام تشكل حوالي 16% من الواردات السلعية الكلية، التي توجه لاستخدام مختلف وسائل النقل. أما مجموعة المواد الخام، والتي تستخدم كمدخلات في الإنتاج المحلي، فلم تزد نسبة الواردات منها على 4% إلى المجموع الكلي للواردات الفلسطينية، في حين بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من الآلات والمعدات حوالي 12%. ويمكن القول إن الواردات السلعية الفلسطينية التي تستخدم كمدخلات في الإنتاج المحلي لا تزيد نسبتها على 16% من مجموع الواردات الفلسطينية الكلية، وهذا في الواقع ما يفسر قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي، أو انخفاض نسبة الصادرات الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحول العديد من المنتجين الفلسطينيين إلى مستوردين ووكلاء لمنتجات منافسة في الأسواق المحلية.

3. الصادرات السلعية الفلسطينية من السلع الاستهلاكية تشكل الصادرات الفلسطينية من السلع الاستهلاكية أكثر من 70% من الصادرات السلعية الكلية، وتتكون من مجموعات السلع المصنوعة والمصنفة، والمواد الغذائية، والمصنوعات المتنوعة الأخرى، والزيتون النباتية. وتشكل السلع المصنوعة حوالي 38% من تلك الصادرات السلعية الكلية، وتعزى الزيادة في حصة الصادرات السلعية من هذه المجموعة إلى ارتفاع الصادرات من الملابس إلى إسرائيل وفق أسلوب التعاقد من الباطن. أما مجموعة المواد الغذائية، فقد بلغت حصتها حوالي 15%. وعلى أية حال، فإن انخفاض الواردات الفلسطينية من السلع

الرأسمالية والمواد الخام يقابله انخفاض في قيمة الصادرات الفلسطينية، وانخفاض، بالتالي، في القدرة على الدخول والمنافسة في الأسواق الأجنبية والمحلية على حد سواء، وبخاصة حينما يتحول المنتجون إلى مستوردين، لذلك، فإن الأداء الحالي للصادرات الفلسطينية يبدو متراجعاً، وبخاصة عندما تتراجع نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% في السنوات الأخيرة، ويزداد العجز في الميزان التجاري وتتنخفض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء.

4. الصادرات السلعية الفلسطينية من المجموعات الأخرى

تساهم المجموعات السلعية الأخرى، مثل المشروبات والتبغ، والمواد الخام، والمواد الكيماوية، والمكائن والمعدات بحوالي 15% من الصادرات السلعية الكلية، حيث تتراوح حصة كل مجموعة منها ما بين 4% - 6%، وبذلك تبدو أهمية هذه المجموعات منخفضة، ولا يبدو أن هناك آفاقاً لتطويرها وإمكانات زيادة تصديرها في الأجل القصير، وذلك في ظل الأداء الحالي للتجارة الخارجية الفلسطينية والتركيبية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني.

4- آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

يتركز التحليل في هذا الفصل من الدراسة على آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي في الأجلين القصير والطويل، ويتطلب تنشيط التبادل التجاري بينهما تنفيذ بعض الإجراءات الطارئة التي يمكن أن تسهل تدفق الصادرات السلعية الفلسطينية إلى الأسواق الخليجية من جهة، وتنشيط انسياب الواردات من السلع النهائية والمواد الخام والوسيطه من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق الفلسطينية من جهة أخرى. وتهدف الإجراءات الطارئة إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال إعادة اندماجه بأسواق مجلس التعاون الخليجي لتوفير البدائل الملائمة والمناسبة التي يمكن أن تساهم في تقليل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، والبدء بتفكيك علاقات التشابك والتداخل بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تميل كلياً لمصلحة إسرائيل، من خلال حصر التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، وذلك على الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية التي عقدت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مثل بروتوكول باريس الاقتصادي 1994، وما تلي ذلك من اتفاقيات ثنائية بين الجانب الفلسطيني والدول العربية، وبخاصة المجاورة منها وغيرها من الدول الأجنبية، وفقاً لما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي أصبح إطاراً مرجعياً ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من جهة، وبين الجانب الفلسطيني والعالم الخارجي من جهة أخرى.

ومن البيانات المتوفرة عن التجارة الفلسطينية مع الأقطار العربية خلال الفترة 1995-2000، وذلك وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية بين المناطق الفلسطينية ومصر والأردن، فلم يتجاوز حجم التجارة (السلعية والخدمية) الفلسطينية مع الدول العربية، بما فيها الأردن ومصر، أكثر من 10% من حجم التجارة

الخارجية الفلسطينية، وإذا كانت تلك النسبة مماثلة لحجم التجارة البينية العربية، فإن ارتفاع حجم التجارة الفلسطينية مع الأقطار العربية يعزى إلى اعتماد المناطق الفلسطينية على استيراد الخدمات، وبخاصة من الأردن، وتشكل التجارة الخدمية الفلسطينية مع الدول العربية، وبخاصة المجاورة منها مثل مصر والأردن أكثر من 3% من حجم التجارة الخدمية الفلسطينية، أما التجارة السلعية مع الدول العربية، فلا تشكل سوى 2% من حجم التجارة السلعية الفلسطينية. ويعزى ارتفاع حجم التجارة الخدمية الفلسطينية مع الدول العربية، وبخاصة مع الأردن مقارنة على ما عليه الوضع بالنسبة للتجارة السلعية، إلى الطلب المتزايد لسكان المناطق الفلسطينية على خدمات السفر والنقل والصحة والتعليم العالي، والتي تعكس اهتمامات ومصالح السكان الفلسطينيين المغادرين إلى الأردن ومصر، والقادمين منهما أو عبرهما من وإلى الدول العربية.

ولا بد من الإشارة أولاً إلى عدد من النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات حول محددات التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأسواق العربية، وبخاصة خلال الفترة 1995-2000، وذلك قبل البدء بالبحث حول فرص التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، [ماس 2000a، 2000b، 2002]. ويمكن عرض أهم العوامل المحددة لتدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والأسواق العربية المجاورة بالاعتماد على نتائج تلك الدراسات على النحو التالي:

1. العوامل الاقتصادية مثل أسعار التصدير والاستيراد، والدخل القومي، وسعر الصرف، وتفسر تلك المتغيرات أكثر من 50% من التغيرات في تدفق الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية.
2. القيود والعوائق التجارية وغير التجارية، وتفسر هذه العوامل حوالي 35% من التغيرات في تدفق الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية، وقد تم تبويب تلك العوائق كما يلي:

✧ العوائق الفنية والإجرائية والإدارية الإسرائيلية، والتي تتمثل بإجراءات التصدير من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن وإجراءات الاستيراد الفلسطيني من الأردن.

✧ الإجراءات والمعاملات الجمركية الإسرائيلية.

✧ الإجراءات الأردنية، وتشتمل على العوائق المالية والعوائق الجمركية والعوائق الفنية.

3. المشكلات السياسية، وتتمثل في صياغة العديد من السياسات الإسرائيلية التي تتفق مع الاهتمامات والمصالح الاقتصادية الإسرائيلية، وتفسر هذه المشكلات حوالي 15% من التغيرات في التدفقات السلعية بين الأسواق الفلسطينية والعربية.

وقد انعكس تأثير تلك العوائق على ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين والإنتاج، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج وتصدير السلع الفلسطينية في أسواق التصدير من جهة، وارتفاع أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل، أو من خلالها على حساب الاستيراد من الأسواق العربية. بالمقابل، فإن انخفاض تكاليف التصدير إلى إسرائيل مقارنة بتكاليف التصدير إلى الأسواق العربية المجاورة جعل السوق الإسرائيلية أكثر جاذبية للتصدير الفلسطيني مقارنة مع غيرها من أسواق التصدير. وقد انعكس تأثير العوائق التجارية وغير التجارية على ارتفاع أسعار المستوردات الفلسطينية من غير إسرائيل، بحيث أصبح الاستيراد من إسرائيل أو غيرها أكثر جاذبية للمستورد الفلسطيني لمنافسة الاستيراد من الدول الأخرى، وكذلك منافسة الإنتاج المحلي.

وبناء على ما سبق، فإن توجه المناطق الفلسطينية في البحث عن أسواق تصدير جديدة، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي يستلزم إنتاج سلع تتمتع بقدرة تنافسية من جهة، وتتواءم وتتسجم مع احتياجات تلك الأسواق من جهة أخرى، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات منها المحلية، ومنها ما يتطلب القيام بالتنسيق مع أسواق التصدير، ومن تلك الإجراءات:

1. إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية السائدة لتتواءم مع متطلبات التصدير والاستيراد، فالسلع الفلسطينية التي تم إنتاجها وتصديرها إلى إسرائيل يمكن أن تتواءم أو تتوافق مع رغبات المستهلكين في أسواق التصدير الجديدة من حيث الجودة والمواصفات وغيرها.
2. إن قيام تجارة بين بلدين أو أكثر لأول مرة يمكن أن يقع ضمن أنماط التجارة التالية:

✧ التجارة السلعية ذات الحساسية للمسافة بين المنتج (المصدر) والمستورد، وهذا ما ينطبق على السلع الزراعية مثل الخضار والفواكه الطازجة ومنتجات الألبان التي يتوقف تصديرها على توفير خدمات تسويقية وفنية للمحافظة على جودة تلك السلع عند شحنها ونقلها من المصدر إلى المستورد.

✧ التجارة ذات الحساسية لغلة الحجم الكبير، وقد استفادت إسرائيل من هذه الميزة عندما قامت بإنتاج العديد من السلع والخدمات العامة لتلبية حاجة الطلب الاستهلاكي في إسرائيل والأسواق الفلسطينية دون أن تقوم بتصديرها إلى الخارج. وقد احتكرت الأسواق الفلسطينية بفرضها العديد من القيود على الإنتاج من المواد الغذائية والبتروكيمياويات وغيرها، ويشكل الطلب الفلسطيني 25%-30% من الإنتاج المحلي في إسرائيل من تلك السلع. ولذلك، فإن قيام الجانب الفلسطيني بإنتاج تلك السلع والخدمات بأسعار (التكلفة)، وجودة مماثلة لتلك السلع والخدمات التي يتم استيرادها حالياً من إسرائيل، يعتمد على قدرة الجانب الفلسطيني على إنشاء صناعات ذات الحجم الكبير أو مشاريع مشتركة مع أقطار مجلس التعاون الخليجي ذات الحجم الكبير أو ذات الكفاءة العالية.

✧ أما النمط الثالث من التجارة، فهو الحصول على مدخلات بأقل كلفة والمدخلات سواء أكانت مواد وسيطة أم مواد خاماً يتوقف استخدامها على مدى توفرها بأقل الأسعار لإنتاج سلع وخدمات تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، ويمكن أن تكون تلك المدخلات بديلاً

لمدخلات يتم استيرادها من مصادر أخرى بكلفة عالية، أو يتم إنتاج تلك المدخلات محلياً بكلفة عالية. كما ينطبق ذلك على تصدير مدخلات الإنتاج الفلسطينية إلى أسواق التصدير، مثل دول مجلس التعاون. وينطبق ذلك على الصادرات الفلسطينية من الحجارة والرخام المستخدمة في البناء.

1-4 آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دراسة التركيب الهيكلي لصادرات بلد ما، والتركيب الهيكلي لواردات بلد آخر المدخل الأساسي للوصول إلى تقديرات أولية حول حجم التدفقات السلعية بين البلدين، يمكن الاعتماد عليها للخروج بتوصيات معينة حول تعزيز التبادل التجاري، وبخاصة بين اقتصادات متفاوتة في معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي.

وقد اعتمد على دراسة التركيب الهيكلي للصادرات والواردات السلعية لصياغة الاستراتيجيات المناسبة للتصنيع، والتي تتراوح بين استراتيجية إحلال الواردات، واستراتيجية تشجيع الصادرات. كما استعين بدراسة هياكل الصادرات والواردات لتحديد التجارة بين الصناعات من جهة، والتجارة داخل الصناعات في الدول المصدرة والمستوردة من جهة أخرى.

وقد اعتمد على مقياس جتا Cosine من علم المتثلثات لتحليل مدى التشابه بين الصادرات لمجموعة سلعية معينة من بلد معين، والواردات من المجموعة نفسها من بلد آخر، وذلك حسب تصنيف كتاب إحصاءات التجارة العالمية International Trade Statistics، وقد استخدم هذا الأسلوب كل من بيرس ولينمان 1989 و 1991، و Innemann & Beers ، و بيرس وبيسن 1995 Beers & Biessen، و آرنون، و سبيفاك، و وينبلت، و 1996 Arnon, Spivak & Weienblatt. وبينما يمثل متجه

الصادرات (عرض الصادرات)، فإن متجه الواردات يمثل (الطلب على الواردات). وكلما تطابق متجه الصادرات مع متجه الواردات، تطابق التركيب الهيكلي للصادرات مع التركيب الهيكلي للواردات، وكلما تطابق متجه الصادرات ومتجه الواردات، فإن الزاوية المحصورة بينهما تكون صغيرة للغاية، حيث يكون جتا Cosine الزاوية يساوي 1. بالمقابل، فإنه كلما تناقص متجه الواردات مع متجه الصادرات، كبرت الزاوية المحصورة بينهما، فإن مقياس جتا Cosine الزاوية سيكون صغيراً. ويمكن التعبير رياضياً عن مقياس جتا أو Cosine الزاوية التي تتحصر بين متجه الصادرات ومتجه الواردات على النحو التالي:

$$\text{COS}_{ijk} = [(X_{ik} * M_{jk}) / (\sum X_{ik}^2 * \sum M_{jk}^2)^{0.5}]$$

حيث أن:

COS_{ijk} = مقياس التشابه/الاختلاف بين هيكل الصادرات لبلد ما، وهيكل الواردات لبلد آخر في المجموعة السلعية K. ويعكس هذا المقياس مدى كثافة تدفق السلع بين البلدين، فكلما اقتربت قيمة المتغير من 1، فإن كثافة التدفق تعكس تشابه الواردات مع الصادرات.

$$= X_{ik} \quad \text{صادرات الدولة } i \text{ من السلعة } k.$$

$$= M_{jk} \quad \text{واردات الدولة } j \text{ من السلعة } k.$$

ويعكس المتغير COS_{ijk} مدى كثافة التدفق للسلع بين البلدين i و j داخل الصناعة K، حيث أن $K = k_1, \dots, k_m$ ، وحسب تصنيف إحصاءات التجارة العالمية، فإن K يمكن أن تكون صناعة المواد الغذائية والحيوانات الحية. أما k_1 إلى k_m فنرمز إلى السلع التي تشتمل عليها المجموعة K، حيث يمكن أن تكون $k_1 =$ الحيوانات الحية و $k_2 =$ خضراوات.

وفي هذه الدراسة، فإن مقياس التشابه COS_{ij} سيعتمد عليه في اختبار مدى إمكانية إحلال الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل بالاستيراد من أسواق دول

مجلس التعاون الخليجي من جهة، ومدى إمكانية تنشيط الصادرات الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون بدلا من تركيز تدفقها إلى الأسواق الإسرائيلية من جهة أخرى. أما مزايها هذا المقياس، فيمكن عرضها كما يلي:

- ✧ يمكن الاعتماد على مقياس COS_{ij} للوصول إلى نتائج أولية حول إمكانية تنشيط التجارة بين بلدين أو أكثر لم تقم بينهما تجارة من قبل.
- ✧ عندما تكون قيمة COS_{ij} عالية، أو قريبة من 1، فإن ذلك يستدعي البحث في العوامل الأخرى التي يتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق السلع بين أسواق التصدير والاستيراد مثل المسافة بينهما، وعلاقة ذلك بتكلفة النقل والشحن، وسعر الصرف، وسائل الاتصالات، وعلاقة الكميات المتدفقة بتكاليف النقل، وهذا يدعو كلاً من المصدرين والمستوردين على التعاون معاً في تخفيف تأثير تلك العوامل على كثافة التدفق السلعي بينهما.
- ✧ كما يمكن أن يستخدم مقياس COS_{ij} للتمييز بين مستويات التجارة داخل الصناعات بين البلد المصدر والمستورد، وذلك للمفاضلة بين الصناعات، فعندما تكون قيمة $COS_{ijk} \approx 1$ ، فإن إمكانيات التجارة داخل الصناعة الواحدة تكون عالية بين القطرين j و i ، حيث أن $COS_{jik} \approx 1$ و $COS_{ijk} \approx 1$. بالمقابل، فعندما تكون قيمة COS_{jik} ، COS_{ijk} منخفضة وغير معنوية من الناحية الإحصائية، فإن ذلك يعني عدم تشابه الصادرات مع الواردات داخل المجموعة السلعية الواحدة، وفي هذه الحالة، فإن التحليل يستدعي البحث في آفاق التجارة بين الصناعات في البلدين j و i ، وهذا يمكن أن يقود للمقارنة بين صادرات وواردات الدولة i من جهة، وصادرات وواردات الدولة j من جهة أخرى لكل مجموعة سلعية. ويمكن حساب درجة التجارة داخل الصناعة وفق المعادلة التالية:

$$IT_{ik} = 1 - [(| X_{ik} - M_{ik} |) / (X_{ik} + M_{ik})] .$$

حيث أن:

IT_{ik} = معامل التجارة الخارجية داخل الصناعة k في البلد i .

X_{ik} = صادرات الدولة i من المجموعة السلعية k .

M_{ik} = واردات الدولة i من المجموعة السلعية k .

وتتراوح قيمة IT_{ik} بين الصفر والواحد. وتأخذ قيمة المعامل واحداً عندما تكون قيمة ما يصدره البلد من تلك الصناعة مساوياً لقيمة ما يستورده من المجموعة السلعية k . أما عندما تأخذ القيمة صفراً، لا يكون هناك تجارة داخل المجموعة k ، أي لا يكون البلد عندها مصدراً أو مستورداً.

كما يمكن استخدام مقياس COS_{ij} و COS_{ji} لتحديد أسباب عدم التوازن في العلاقات التجارية الثنائية، وذلك عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين صادرات البلد i إلى البلد j ، وبين واردات البلد i من البلد j ، التي يمكن أن تكون منتجة محلياً أو مستوردة بالنسبة للبلد المستورد، كما يمكن للبلد المصدر أن ينتج سلعاً مختلفة في الجودة والمواصفات مقارنة مع السلع المصدرة، وينطبق هذا التحليل على جميع المجموعات السلعية، سواء أكانت أساسية أم معمرة [Bergstrand, 1990, 1989]. أما محددات التجارة بين الصناعات، فيمكن عرضها باختصار كما يلي:

- ✧ تفاوت مستويات الدخل الفردي داخل البلد المنتج والمصدر، أو البلد المنتج والمستورد للسلعة، أو المجموعة السلعية المعنية، فكلما تعددت شرائح الدخل الفردي داخل البلد الواحد المستورد، وبين البلد المصدر والمستورد، تنوعت التجارة في السلع ذات البدائل القريبة.
- ✧ العوائق والقيود التجارية وغير التجارية، يعتمد تنشيط التجارة داخل الصناعات على مدى تخفيف أو إلغاء كافة العوائق بين البلد المصدر والبلد المستورد.
- ✧ تنوع عدد الهياكل الإنتاجية داخل الصناعة في البلد الواحد [Bergstrand, 1990; 1989]. ويترتب على ذلك اختلاف نسبة رأس المال إلى العمالة المستخدمة في إنتاج السلع ذات البدائل المختلفة، فعملية المزج بين المدخلات؛ رأس المال والعمل، والمواد الخام والوسيط في المنشآت الصغيرة، تختلف عن تلك المستخدمة في

المنشآت الكبيرة التي يمكن أن تنتج سلعاً بمواصفات مختلفة وبتكلفة منخفضة [Havrylshyn & Civan, 1985].

✧ كما يمكن استخدام مقياس $COSij$ و $COSji$ في تحديد أسباب عدم التوازن في العلاقات التجارية الثنائية، وذلك عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين صادرات البلد i إلى البلد j ، وبين واردات البلد j من البلد i ، فعندما لا تكون قيم $COSij_k$ و $COSji_k$ متماثلة، فإن ذلك يعني أن قيمة التدفقات السلعية من البلد j إلى البلد i تعتبر مؤشرات أولية يعتمد عليها في الأجل القصير للبحث عن سبب عدم التوازن في العلاقات التجارية بين البلدين i و j ، لاتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتنشيط التجارة بين البلدين.

2-4 اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل $COSij$

عندما يقترب حجم المجموعة السلعية من التوزيع الطبيعي، بحيث تصبح $k \geq 30$ ، فإن قيمة معامل $COSij$ تقترب من قيمة معامل الارتباط للعينة بين أي متغيرين مثل سلع الصادرات للبلد i ، و سلع الواردات للبلد j في أية مجموعة سلعية مستهدفة، ويمكن حساب اختبار t للمعامل $COSij$ والتي تقترب قيمتها من معامل الارتباط للعينة K بالصيغة الرياضية التالية:

$$t^* = (r(k-2)^{0.5}) / (1-r^2)^{0.5}$$

حيث أن:

k = حجم المجموعة السلعية المستهدفة أو عدد السلع في المجموعة السلعية التي تم اختيارها على أساس ثلاث خانوات 3-digits وفقاً لنظام إحصاءات التجارة العالمية .SITC

r = معامل الارتباط بين صادرات الدولة i من المجموعة k و واردات البلد j من المجموعة السلعية k ، حيث $COSij$ أو $COSji \approx r$.

وعند حساب قيمة t^* تقارن مع قيمة t الجدولية بمستوى معنوية 5%، ودرجات حرية $n-2$. وعندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية، فإن مقياس

معامل الارتباط أو مقياس COS_{ij} يشير إلى تشابه صادرات البلد i مع واردات البلد j من المجموعة السلعية k .

أما إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من الجدولية عند معنوية 5% ودرجات حرية $n-2$ ، فإن ذلك يعني أن صادرات البلد i من المجموعة السلعية k لا تتشابه مع واردات البلد j من المجموعة السلعية k ، ولمزيد من التفصيل أنظر [Koutsoyiannis, 1979]. وسيقتصر التحليل في هذه الدراسة على المجموعات السلعية التي تتشابه فيها واردات البلد j مع صادرات البلد i عندما تكون t المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5%. أما النتائج غير المعنوية من الناحية الإحصائية، فلن تدرج ضمن النتائج النهائية للدراسة. ولذلك، فإنه بناء على النتائج ذات المعنوية الإحصائية عند مستوى 5%، ستحدد السلع التي ستندفق بين أسواق الاستيراد والتصدير.

5- مؤشرات التبادل السلعي بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

يركز هذا الفصل على تحديد الآفاق الممكنة لتبادل السلع بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي بناء على النتائج الإحصائية التي حسبت بالاعتماد على المعادلات التي عرضت في الجزء السالف من هذه الدراسة. ويعتمد تحديد تلك الآفاق على ما يلي:

- ✧ تحديد عدد ونوع السلع التي يتوقع تدفقها بين الأسواق الفلسطينية والأسواق الخليجية.
- ✧ وبناء على ذلك، ستحدد قيمة التبادل السلعي بين تلك الأسواق في الأجل القصير، حيث سيركز الجانب الفلسطيني على زيادة كفاءة الهياكل الإنتاجية بالتوسع في استخدام عوامل الإنتاج المعطلة، وبخاصة الرئيسة منها، كالعامل، ورأس المال في الأجل القصير، والتوسع في استخدامها بكفاءة، للاستفادة من ميزات الحجم الكبير في الأجل الطويل، فعندما يتزامن التوسع في الإنتاج مع تخفيض تكلفة الوحدة الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن، يمكن تلبية الطلب في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في الإنتاج إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة محلياً وإقليمياً في ظل السعي نحو تخفيف تأثير القيود والعوائق التجارية وغير التجارية.
- ✧ إن تحديد عدد السلع المتوقع تدفقها بين الأسواق الخليجية والفلسطينية يعتمد على المؤشرات التي جرى عرضها وتطويرها في هذه الدراسة، وهي مؤشرات أو معالم التجارة بين الصناعات، ومؤشرات التشابه أو الاختلاف بين هياكل الصادرات وهياكل الواردات في المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي لكل مجموعة سلعية. وقد حسبت تلك المؤشرات، بناء على البيانات المتوفرة خلال الفترة 1995-1999 عن التركيب الهيكلي للصادرات والواردات السلعية للمناطق

السلطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لتصنيف وتعريف الأمم المتحدة في كتاب إحصاءات التجارة العالمية site International Trade Statistics، لكل سلعة عند ثلاث خانات أو أكثر 3-digits لتحديد السلع التي يمكن تبادلها لاستهلاكها مباشرة أو استخدامها في إنتاج سلع أخرى.

وبناء على عدد وهيكل السلع التي يتوقع تدفقها بين الأسواق الفلسطينية وأسواق مجلس التعاون الخليجي، فقد قدرت قيمتها على أساس معدل قيمة (الصادرات والواردات) الفلسطينية الخليجية خلال الفترة 1995-1999. لكن تنشيط التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تكون له آثار جانبية غير متوقعة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ومعالجتها أولاً بأول لتجنب أية نتائج غير مرغوبة، ويكون مردودها عكسياً. ويمكن عرض تلك الآثار على النحو التالي:

- ❖ ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير، وبخاصة إذا كانت السلع المتبادلة حساسة لعامل المسافة.
- ❖ زيادة تكلفة تصدير المنتجات الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون من جهة، وارتفاع تكاليف الاستيراد من تلك الدول مقارنة مع الاستيراد من إسرائيل أو التصدير إليها من جهة أخرى، ويتطلب ذلك إزالة وإلغاء كافة القيود التجارية وغير التجارية التي تحد من تدفق السلع بين المناطق الفلسطينية والأسواق العربية عبر الأردن ومصر. ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبخاصة إذا كانت المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية مستوردة من دول المجلس.

5-1 الآثار الديناميكية في التجارة

من المتوقع أن يؤدي انفتاح المناطق الفلسطينية على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعادل 5 أضعاف حجم السوق الإسرائيلية إلى تحقيق وفورات

الحجم الكبير في الإنتاج، فالصناعات الفلسطينية كانت تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 10%-20% قبل اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في 2000/9/28. وفي السنتين الأخيرتين 2001 و2002، أجبرت إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلية العديد من المنشآت الصناعية على التوقف عن الإنتاج نهائياً، بينما استمر بعضها في العمل بعد أن خفضت طاقتها الإنتاجية بنسب تزيد أحياناً على 75%. ولذلك، فإن انفتاح الصناعات الفلسطينية على أسواق مجلس التعاون يجب أن يتزامن مع إزالة وإلغاء كافة إجراءات الإغلاق والحصار التي تحرم هذه الصناعات من الاستفادة من الأسواق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما النتائج المتوقعة فهي:

- ✧ إن نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس سيعمل على الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة، وبخاصة رأس المال، والعمال العاطلين عن العمل دون القيام بأي استثمار.
- ✧ إن الارتباط بالأسواق ذات القوة الشرائية العالية، حيث مرونة الطلب الدخلية العالية ومرونة الطلب السعرية المنخفضة على الواردات، سيدفع كل الصناعات إلى تطبيق مواصفات ومقاييس مختلفة في الإنتاج تبعاً لاحتياجات السوق، سواء أكانت محلية أم عربية أم إسرائيلية.
- ✧ من المتوقع أن تزداد التجارة داخل الصناعة الواحدة، فيمكن أن تزداد الصادرات والواردات والإنتاج المحلي بين المنتجات ذات البدائل القريبة، ولكنها مختلفة في الجودة والأسعار بسبب الاختلافات في نوعية المنتجات وتكاليف إنتاجها، وذلك لتناسب أذواقاً مختلفة وتلبي الطلب لشرائح الدخل المختلفة.

5-2 إمكانات التجارة السلعية الفلسطينية - الخليجية

حسب المجموعات السلعية الرئيسية

يستعرض هذا الجزء من الدراسة السلع الفلسطينية التي يتوقع تدفقها إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والسلع التي ستدفق إلى الضفة الغربية

وقطاع غزة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وسنتناول بالتفصيل آفاق وإمكانات التصدير من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي لكل مجموعة سلعية، ويتضمن ذلك تحديد السلع التي تشمل عليها كل مجموعة مع تقدير لقيمتها.

5-2-1 التدفقات السلعية من المواد الغذائية من المناطق الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الأقطار المستوردة للمواد الغذائية والحيوانات الحية، حيث تتراوح مستورداتها من هذه المجموعة السلعية بين 9%-15% من مجمل وارداتها السلعية خلال الفترة 1995-2000. بالمقابل، فإن الصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية والحيوانات الحية تشكل أكثر من 16% من مجمل الصادرات السلعية الفلسطينية، وتبين المؤشرات الواردة في جدول 14، أن الصادرات السلعية الفلسطينية من المواد الغذائية والحيوانات الحية تتشابه مع الواردات من تلك السلع في كل من البحرين وقطر والكويت والسعودية. كما يبين جدول 14 صادرات المناطق الفلسطينية من السلع الغذائية التي يمكن أن تتدفق إلى أسواق البحرين والكويت وقطر والسعودية. وتتكون تلك السلع من لحوم مجمدة ومبردة، ومحضرات الحبوب، ولبن جميد، وخضراوات طازجة، وفواكه طازجة، وعسل النحل.

وبينما تشكل الصادرات من السلع الواردة سابقاً أكثر من 83% من الصادرات الكلية من المواد الغذائية، فإنها تساهم بأكثر من 10% من مجموع الصادرات السلعية الفلسطينية. بالمقابل، فإن الصادرات من تلك السلع لا تمثل أكثر من 0.5% من واردات دول مجلس التعاون الخليجي، وتعكس تلك المؤشرات أن الأسواق الخليجية يمكن أن تستوعب كافة الصادرات الفلسطينية من تلك السلع إذا كانت تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق الخليجية من حيث السعر والجودة والتفضيلات بالنسبة للمستهلك.

أما في جانب الواردات، فإن معاملات التشابه بين الواردات السلعية الفلسطينية من المواد الغذائية والصادرات السلعية الخليجية من تلك السلع، لم تكن معنوية من

الناحية الإحصائية، وتعكس تلك النتائج أنه في ظل الظروف الحالية، وفي ظل التركيب الهيكلي لصناعات المواد الغذائية في كل من المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن التجارة ستكون باتجاه واحد، وتتنحصر في تصدير عدد محدود من السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس على الرغم من أهميتها للتجارة الخارجية الفلسطينية.

5-2-2 التجارة الفلسطينية-الخليجية في مجال المشروبات والتبغ

تبين النتائج الإحصائية الواردة في جدول 14، أن الكويت وعمان وقطر والسعودية تعتبر من أهم أسواق التصدير لمنتجات التبغ الفلسطينية. ويعتبر التبغ المصنع من أهم الصادرات الفلسطينية المتوقع تصديرها إلى دول مجلس التعاون. وعلى الرغم من أن الصادرات الفلسطينية من التبغ المصنع لا تشكل أكثر من 1% من واردات مجلس التعاون من هذه المجموعة السلعية فإن أهميتها النسبية من الصادرات السلعية الفلسطينية تزيد على 5%. وكما هو الحال للمواد الغذائية والحيوانات الحية، فإن التجارة الفلسطينية-الخليجية في مجال التبغ والمشروبات تنحصر فقط باتجاه تدفق التبغ المصنع من المناطق الفلسطينية إلى أسواق دول مجلس التعاون.

5-2-3 التجارة الفلسطينية-الخليجية في مجال المواد الخام

من المتوقع أن تنحصر تجارة المواد الخام بين المناطق الفلسطينية وأسواق دول مجلس التعاون في سلعتين ودولتين فقط. وتعتبر أسواق قطر والكويت من أهم الأسواق الخليجية التي يمكن أن تستوعب المواد الخام الفلسطينية من حجارة البناء والأخشاب المستخدمة في البناء وتمثل الصادرات من هذه المنتجات أكثر من 80% من الصادرات الفلسطينية من المواد الخام، ولكنها لا تشكل أكثر من 5% من واردات تلك الدول من تلك المنتجات، وهذه المؤشرات تعكس أن هناك إمكانات كثيرة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لاستيعاب المنتجات الفلسطينية التي تنتج حالياً والتي يتطلب تدفقها إزالة وإلغاء كافة القيود والعوائق التي تعترضها من جهة، وأن يتم إنتاجها وفقاً للمواصفات والمقاييس التي تعتمدها الأسواق الخليجية من جهة أخرى.

أما البيانات الواردة في جدول 15، فلا تعكس أية إمكانية لتدفق المواد الخام من أسواق دول المجلس إلى الأسواق الفلسطينية، وبخاصة أن الصادرات من المواد الخام لا تتماثل مع الواردات الفلسطينية من تلك المنتجات.

5-2-4 إمكانات التبادل السلعي الفلسطيني-الخليجي في مجال الوقود والزيوت النباتية والمواد الكيماوية والسلع المصنعة

أما في مجال الوقود والزيوت النباتية والمواد الكيماوية والسلع الوسيطة المستخدمة في التصنيع، فتشير البيانات الإحصائية الواردة في جدول 14، إلى عدم توفر أية إمكانية لتدفق أي من منتجات الوقود والزيوت النباتية والمواد الكيماوية. ولم يظهر أي من معاملات التشابه COSij معنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، ولا تتمتع المناطق الفلسطينية بأية ميزة نسبية في إنتاج وتصدير أي من السلع التي تشتمل عليها المجموعات السلعية المذكورة.

أما في جانب الواردات، فإن معامل التشابه بين الواردات الفلسطينية من الوقود ومشتقاته كانت تشابه وتمائل الصادرات من تلك المنتجات في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وتشكل الواردات الفلسطينية من مشتقات النفط والغاز أكثر من 65% من مجمل وارداتها من الوقود والكهرباء وعناصر الوقود الأخرى، وهذا يعني أنه بإمكان المناطق الفلسطينية الحصول على احتياجاتها من مشتقات النفط والغاز من أي بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتعكس النتائج الواردة في جدول 17 عدم تماثل أو تشابه الواردات الخليجية والواردات الفلسطينية من السلع والمنتجات المتعلقة بالزيوت النباتية والدهنية والمواد الكيماوية باستثناء قوة التشابه والتمائل بين الواردات السعودية والفلسطينية من الزيوت النباتية. أما في جانب الصادرات، فإن الكويت والبحرين تعدان من الأسواق التي يمكن أن تستوعب عدداً من السلع المصنعة الفلسطينية التي يتم تحضيرها وإعدادها

لاستخدامها في الإنتاج الصناعي مثل الأخشاب الجاهزة لإنتاج الأثاث والاستخدام في البناء، والألمنيوم والحديد المعد للاستخدام في البناء.

5-2-5 التبادل التجاري الفلسطيني-الخليجي في مجال المعدات والمكائن

تتصدر السلع المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة المكائن والمعدات بما يلي:

- ✧ لوحات ومفاتيح وصناديق كهربائية.
- ✧ معدات التسخين والتبريد.
- ✧ مكائن المواد النسيجية.
- ✧ مكائن زراعية.

وتشكل الصادرات من المنتجات الأربعة المذكورة أكثر من 55% من قيمة الصادرات الفلسطينية الكلية من المكائن والمعدات. وتصنف تلك المنتجات بأنها سلع تستخدم في إنتاج خدمات و سلع تقليدية أخرى. أما في جانب الواردات، فإن هناك إمكانية لاستيراد بعض المكائن والمعدات من الكويت وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل في عدد محدود من السلع وهي:

- ✧ معدات التسخين والتبريد.
- ✧ وحدات ومعدات هندسية.
- ✧ مكائن لتوليد الطاقة الكهربائية.

ولا تشكل قيمة الصادرات الخليجية من تلك السلع أكثر من 5% من مجمل صادرات دول مجلس التعاون من تلك المجموعة.

5-2-6 إمكانات التبادل التجاري الفلسطيني-الخليجي في مجال المصنوعات المتنوعة

تعكس النتائج الإحصائية الواردة في جدول 14 أن هناك إمكانات كبيرة لاستفادة المناطق الفلسطينية من أسواق مجلس التعاون الخليجي في مجال تصدير العديد من المنتجات الصناعية إلى كل من البحرين، والكويت، وعمان، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة. وجاءت معاملات التشابه COSij بين الصادرات الفلسطينية والواردات الخليجية معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى 0.05، وتشكل الصادرات من هذه المجموعة أكثر من 20% من مجمل الصادرات السلعية الفلسطينية، وتتكون سلع هذه المجموعة من التجهيزات الصحية، والأثاث، والملابس الرجالية والنسائية الجاهزة، والأحذية، واللدائن الصناعية، والآلات الموسيقية. وتشكل الصادرات من تلك السلع أكثر من 80% من الصادرات الكلية من هذه المجموعة. وتصنف تلك السلع على أنها كثيفة العمل، حيث تتمتع المناطق الفلسطينية بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها إلى السوق الإسرائيلية. ولذلك، فإنه من المتوقع أن تستفيد المناطق الفلسطينية من مزايا الحجم الكبير عند التوسع في إنتاج تلك السلع ضمن المواصفات والمقاييس التي تسمح بنفاذها إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

أما في جانب الواردات، فإنه لا تتوفر أية إمكانات لتدفق سلع من المصنوعات المتنوعة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق الفلسطينية (جدول 15). وبخاصة أن الصادرات الخليجية من تلك السلع لا تشكل قيمتها أكثر من 3% من مجمل الصادرات السلعية الخليجية، كما أنها لا تتوافق مع التركيب الهيكلي للواردات الفلسطينية من تلك المجموعة السلعية. أما الواردات منها، فإنها تشكل في المتوسط 13% من مجمل الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن القول أنه تتوفر إمكانات كبيرة أمام المنتجات الفلسطينية من المواد الغذائية والتبغ والمواد الخام، والسلع المصنعة للتصنيع والمكائن والمعدات والمصنوعات المتنوعة للنفاذ إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. بالمقابل، فإن هناك إمكانات لتزويد السوق الفلسطينية من دول مجلس التعاون الخليجي بالوقود والغاز وبعض المكائن والمعدات. أما الآفاق والإمكانات المتاحة لتعزيز وتنشيط التبادل

التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، فإنها ستبحث لاحقاً ضمن الآثار الديناميكية للتبادل التجاري في الأجلين القصير والطويل.

3-5 التجارة داخل وبين الصناعات الفلسطينية

من النماذج المستخدمة في قياس قدرة أي بلد على مواجهة أية تحولات تجارية مع أي بلد آخر، ذلك النموذج الذي يطلق عليه نموذج التجارة بين الصناعات، ويقيس ذلك النموذج مقدار الزيادة المستمرة في الصادرات والواردات التي تقع بالمجموعة السلعية الواحدة نفسها، والتي تصنف، أيضاً، ضمن التجارة في منتجات متماثلة ومتنوعة وتطلب من قبل مستهلكين يمتازون باختلاف الأذواق والتفضيلات، وتستخدم كمؤشر على التنوع في درجة التخصص والنقدم التكنولوجي.

ويعكس ارتفاع مستويات التجارة بين الصناعات، قدرة البلد على المنافسة والتكيف في ظل بيئة تجارية واقتصادية غير مستقرة عندما يتم إنتاج وتصدير واستيراد سلع متماثلة في الأداء والوظيفة، ولكنها مختلفة من حيث الجودة بسبب وجود عدد كبير من المصانع التي تنتج هذه السلع، أو تنوع المستهلكين في الأسواق المحلية وأسواق التصدير الذين يطلبون تلك السلع بسبب اختلاف أذواقهم وشرائح دخولهم.

ومن هنا ينظر إلى مؤشر التجارة بين الصناعات على أنه معيار للمفاضلة بين أطراف عدة من المستهلكين يتمتعون بمستويات مختلفة من الدخل، أما أهم محددات التجارة بين الصناعات فهي:

- ✧ مستوى الدخل الفردي.
- ✧ تكثيف الاستثمارات في الصناعات التصديرية لتنويع السلع المنتجة للأسواق المحلية وأسواق التصدير.
- ✧ القيود والعوائق التجارية.

وتشير البيانات الواردة في جدول 24 إلى مدى تواضع مستويات مؤشر التجارة داخل الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي كقيم تتراوح بين الصفر و41% ، وبمتوسط قدره 20% بالنسبة لجميع الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي، وبمقارنة هذه المستويات بتلك التي تحققت في مناطق أخرى من العالم نجد أن دول الاتحاد الأوروبي قد بلغ المؤشر فيها أكثر من 88%، ويعكس تواضع مؤشر التجارة داخل الصناعات في دول مجلس التعاون حقيقة تخلف القواعد والهيكل الصناعية فيها.

أما بالنسبة للمناطق الفلسطينية، فإن معامل التجارة بين صناعات المشروبات والتبغ، والمواد الخام، والزيوت النباتية والسلع المصنفة والمعدة للاستخدام في التصنيع، كانت أعلى من تلك المعاملات المتعلقة بالتجارة داخل الصناعات المماثلة لها في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى أية حال، فإن معاملات التجارة داخل الصناعات الفلسطينية تبقى أقل من معاملات التجارة داخل الصناعات في الأردن وسوريا ومصر [النقيب 2001، UNCTAD 1999].

وجاءت معاملات التجارة بين الصناعات الفلسطينية التالية مرتفعة نسبياً وهي: المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام، والمصنوعات المتنوعة، كما تتسجم هذه النتائج مع معاملات التشابه للصادرات الفلسطينية والواردات الخليجية من تلك المجموعات السلعية، وتعكس تلك النتائج ما يلي:

- ✧ إن تسهيل نفاذ الصادرات الفلسطينية من تلك السلع إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي يعتمد على مقدرة الصناعات الفلسطينية على تنويع منتجاتها لتتناسب مع أدواق وتفضيلات المستهلكين في كل من أسواق التصدير (ذات الدخل والقوة الشرائية المرتفعة) والأسواق المحلية ذات القوة الشرائية والدخل المنخفض.
- ✧ كما أن زيادة درجة التجارة داخل الصناعات تتطلب إزالة كافة القيود والعوائق الفنية التي تعترض نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخليجية.

✧ إن من شأن ما سبق، أن تستفيد الصناعة الفلسطينية من مزايا الحجم الاقتصادي الكبير، فعندما يزداد الإنتاج والتصدير من مجموعات سلعية معينة ضمن مواصفات معينة، فإن ذلك لا يعني التوقف عن إمداد أسواق التصدير التقليدية من المنتجات الفلسطينية، ولهذا فمن المتوقع أن يزداد الإنتاج والتصدير إلى أسواق التصدير التقليدية (إسرائيل).

كما يتبين من الجدولين 24 و25، أن التجارة بين الصناعات هي التي ستسود بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير، فبينما تتركز إمكانات التصدير من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من السلع من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الخام والمواد الكيماوية والمكائن والمعدات والسلع المصنوعة لأغراض التصنيع والمصنوعات المصنفة والمتنوعة، فإن مشتقات البترول والغاز تعد من أهم المنتجات التي يمكن استيرادها من دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من أن الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي تقل عن الواردات السلعية الفلسطينية من تلك الدول، فإن عملية التبادل التجاري تميل لمصلحة المناطق الفلسطينية للأسباب التالية:

✧ إن الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي هي سلع يتم إنتاجها حالياً لتلبية حاجة الأسواق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأسواق التصدير التقليدية مثل الأردن وإسرائيل. ولذلك، فإن نفاذ تلك السلع إلى أسواق دول المجلس سيعتمد على مقدرة القطاعات الإنتاجية على مضاعفة إنتاجها للوصول إلى أسواق جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار المزايا التفضيلية ومزايا الجودة وأذواق المستهلكين في أسواق دول المجلس.

✧ إن نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية، وبخاصة أن تلك السلع تصنف على أنها سلع كثيفة العمل.

✧ إن مضاعفة الإنتاج المحلي الفلسطيني من السلع المتوقع تصديرها إلى دول المجلس سيؤدي إلى الوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج المستخدمة من

العمالة ورأس المال، والتي تم تعطيل استخدام نسبة عالية منها خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي من شأنه تخفيض كلفة الإنتاج من جهة، والاستفادة من غلة الحجم الكبير من الإنتاج من جهة أخرى.

4-5 آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

استعرضنا في الفصل السابق من هذه الدراسة إمكانات التبادل السلعي بين أسواق المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي بناء على ظروف العرض والطلب السائدة في تلك الأسواق. وقد تبين من النتائج الإحصائية انه على الرغم من أن الصادرات السلعية الفلسطينية لا تشكل أكثر من 0.7% من الواردات السلعية لدول مجلس التعاون، فإنها تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص. ومن المتوقع أن يؤدي نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية بنسبة تزيد على 50% (انظر جدول 23). لكن نفاذ الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق دول مجلس التعاون لن يتم بسهولة ويسر، وذلك للأسباب التالية:

1. تعتبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من الأسواق المفتوحة على الاقتصادات العربية والإقليمية والدولية، وذلك نتيجة للالتزامات التي ترتبت على انضمام دول المجلس إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعضوية أربع منها في منظمة التجارة العالمية. ومن الالتزامات التي تعهدت بها دول مجلس التعاون البدء بتطبيق تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعدم تطبيق أي استثناءات لصالح السلع العربية المستوردة. كما التزمت دول مجلس التعاون الخليجي بتصفية القيود غير الجمركية المفروضة على استيراد السلع العربية، وهذا الالتزام تطبقه، أيضاً، نتيجة عضويتها في منظمة التجارة العالمية. ويترتب على تطبيق تلك الالتزامات الحد من القدرة

التنافسية للسلع الفلسطينية المتوقع نفاذها إلى أسواق دول المجلس. إلا أن وجود إمكانية للحصول على معاملة خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيعطي فرصة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني للاستفادة من مزايا الإعفاء الجمركي التي منحت للدول العربية الأقل نمواً، وكذلك الحصول على المعاملة الخاصة والمدة الزمنية التي تراها ضرورية ومناسبة لدعم وحماية الإنتاج المحلي الفلسطيني، لتمكينه من منافسة المنتجات المستوردة في أسواق مجلس التعاون الخليجي. بالمقابل، فإن التزامات الجانب الفلسطيني تجاه منح إعفاء للسلع المستوردة من دول مجلس التعاون، يمكن أن يتم تأجيلها حتى يتمكن الجانب الفلسطيني من السيطرة التامة على المنافذ الجمركية. ولذلك، فإن تسهيل انسياب السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس يمكن أن يعتمد على الاستثناءات التي يمكن منحها للصادرات الفلسطينية مثل إعفائها من الرسوم الجمركية، وتوفير الدعم الكافي للمدخلات المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة، حتى يمكن للاقتصاد الفلسطيني تقليل اعتماده على إسرائيل كشريك تجاري يستورد 95% من الصادرات الفلسطينية، كما أن زيادة الصادرات ستساعد على تقليل الاعتماد على إسرائيل في توليد الدخل، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ومن المتوقع أن تتكون الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي من سبع مجموعات سلعية تتضمن 30 سلعة وفقاً للتصنيف الدولي SITC عند 3 خانات أو 3-digits، ويمكن أن يصل عدد تلك السلع إلى حوالي 100 سلعة عند 5 خانات أو 5-digits.

2. إن انضمام قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية مع قيام المملكة العربية السعودية بالتقدم بطلب للانضمام إلى تلك المنظمة قد دفع هذه الدول إلى القيام بالعديد من الالتزامات تجاه الاقتصادات العالمية، ومن تلك الالتزامات:

✧ إن إلغاء سياسة الدعم المعتمدة في القطاعين الزراعي والصناعي في دول مجلس التعاون قد أدى إلى زيادة الاستيراد للسلع الغذائية والزراعية من الدول التي تتمتع بميزة نسبية عالية في إنتاجها وتصديرها، وهذا يعني أن رفع الدعم

عن المنتجات الغذائية الزراعية والسلع الصناعية سيزيد من حدة المنافسة بين المصدرين إلى أسواق دول المجلس، وأن القوة الشرائية العالية للدخل التي تبحث في التفضيلات والجودة العالية ستقرر نوع وعدد وتركيبية السلع التي ستنتقل إلى أسواق دول مجلس التعاون، وهذا يعني أن السلع المصدرة من المناطق الفلسطينية إلى تلك الأسواق تحتاج إلى دعم مزدوج حتى يمكنها من منافسة السلع الواردة إلى دول المجلس من الدول العربية أو من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول المجلس ويتمثل الدعم الأول في دعم المدخلات وتسهيل إجراءات التصدير.⁴ أما الدعم الثاني، فيتمثل في التسهيلات التي يمكن أن تقدمها دول المجلس لتسهيل نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواقها من إعفاءات جمركية مع عدم التشدد في فرض المواصفات والمقاييس العالمية على السلع الفلسطينية.

✧ إن توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو إنشاء اتحاد جمركي في السنوات القليلة القادمة سيعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية التي تنتجها دول المجلس أمام السلع المستوردة وبخاصة الواردة من الاقتصادات المتقاربة في مستوى تطورها الاقتصادي، وإن تفاوتت في مستوى دخلها الفردي، وهذا ينطبق مباشرة على اقتصادات المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي. ولذلك، فإن نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس سيعتمد في الأجل القصير على أساس توفر الميزة النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع الغذائية والزراعية والسجائر والسلع المجهزة للتصنيع والسلع المصنفة والمتنوعة لكن ذلك سيفتح المجال أمام التخصص في الإنتاج على أساس الميزة التنافسية التي يمكن تعزيزها من خلال التراكم العلمي والمعرفي للسباق مع الزمن، ويعتمد نظام التنافسية الذي يستدعي تبنيه في المناطق الفلسطينية على ما يلي:

- الاعتماد على حوافز السوق في مجال المنافسة التصديرية.
- الاعتماد على حوافز المنافسة في السوق المحلية.

⁴ لمزيد من التفاصيل انظر (ماس، 2002a)، السياسة التجارية الفلسطينية.

- جودة النظام التعليمي.
- قفزة في مجال بحوث التسويق والتطوير.

وتشكل السلع الزراعية والصناعية النهائية أكثر من 90% من الصادرات السلعية الفلسطينية المتوقع تدفقها إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وتمائل تلك السلع العديد من السلع التي يتم إنتاجها في الدول العربية، وبخاصة المحيطة والقريبة من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الأردن ومصر واليمن. ولذلك، فإن تنوع السلع المنتجة وتنشيط التجارة داخل الصناعات سيعمل على تقليل حدة المنافسة في أسواق التصدير الخليجية بين السلع الفلسطينية المصدرة إلى تلك الأسواق والسلع الأخرى ذات المنشأ العربي والأجنبي.

6- النتائج والتوصيات

1-6 النتائج

1. إن الاتجاه نحو تنشيط التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي يتوقف على العديد من العوامل:

- ✧ ضبط تكاليف الاستيراد والتصدير، وبخاصة إذا كانت السلع المتبادلة حساسة لعامل المسافة.
- ✧ تقليل الفرق في تكاليف الاستيراد بين دول مجلس التعاون مقارنة مع الاستيراد من إسرائيل، وهذا يتطلب إزالة وإلغاء كافة القيود التجارية وغير التجارية التي تحد من تدفق السلع بين المناطق الفلسطينية والأسواق العربية عبر الأردن ومصر.

2. إن الانفتاح على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يعود على الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المزايا:

- ✧ الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة، وبخاصة رأس المال والعمال العاطلين عن العمل دون القيام بأي استثمار في الصناعات التي يتوافق إنتاجها مع الواردات السلعية من تلك الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ تحفيز الصناعات المحلية لتطبيق مواصفات ومقاييس مختلفة في الإنتاج تبعاً لاحتياجات السوق الخليجية.
- ✧ من المتوقع أن تزداد التجارة داخل الصناعة الواحدة، فيمكن أن تزداد الصادرات والواردات والإنتاج المحلي بين المنتجات ذات البدائل القريبة، ولكنها مختلفة الجودة والأسعار بسبب الاختلافات في نوعية المنتجات التي

يتوقع تصديرها إلى شرائح مختلفة في الأذواق والدخول من المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي.

3. تبين من النتائج الإحصائية انه على الرغم من أن الصادرات السلعية الفلسطينية لا تشكل أكثر من 0.7% من الواردات السلعية لدول مجلس التعاون، فإنها تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، ومن المتوقع أن يؤدي نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية بنسبة تزيد على 50%.

4. هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل عائقاً أمام نفاذ الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي:

✧ الالتزامات التي ترتبت على انضمام دول المجلس إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعضوية أربع منها في منظمة التجارة العالمية، حيث يترتب على تطبيق تلك الالتزامات، كتحفيض الرسوم الجمركية على جميع المستوردات الخليجية، الحد من القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية المتوقع نفاذها إلى أسواق دول المجلس.

✧ إن انضمام قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية مع قيام المملكة العربية السعودية بالتقدم بطلب للانضمام إلى تلك المنظمة قد أجبر هذه الدول على القيام بالعديد من الالتزامات تجاه الاقتصادات العالمية، ومن تلك الالتزامات:

- أ. إلغاء سياسة الدعم المعتمدة في القطاعين الزراعي والصناعي.
- ب. توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو إنشاء اتحاد جمركي في السنوات القليلة القادمة، ما سيعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية التي تنتجها دول المجلس أمام السلع المستوردة.
- ج. ولذلك، فإن نفاذ السلع الفلسطينية إلى أسواق دول المجلس سيعتمد في الأجل القصير على أساس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة في

إنتاج السلع الغذائية والزراعية والسجائر والسلع المجهزة للتصنيع والسلع المصنفة والمتنوعة، وأن ذلك سيفتح المجال أمام التخصص في الإنتاج على أساس الميزة التنافسية التي يمكن تعزيزها من خلال التراكم العلمي والمعرفي للسباق مع الزمن، ويعتمد نظام التنافسية على ما يلي:

- الاعتماد على حوافز السوق في مجال المنافسة التصديرية.
- الاعتماد على حوافز المنافسة في السوق المحلية.
- جودة النظام التعليمي.
- قفزة في مجال بحوث التسويق والتطوير.

✧ إن تنويع السلع المنتجة وتنشيط التجارة داخل الصناعات سيعمل على تقليل حدة المنافسة في أسواق التصدير الخليجية بين السلع الفلسطينية المصدرة إلى تلك الأسواق والسلع الأخرى ذات المنشأ العربي والأجنبي، وبخاصة أن أسواق دول المجلس تمتاز بعدم التجانس في جانب الطلب بسبب اختلاف الأذواق والدخول بين المواطنين والوافدين من جهات مختلفة من العالم.

6-2 التوصيات

إن التوجه إلى أسواق التصدير الجديدة في دول مجلس التعاون يستدعي اتخاذ العديد من الإجراءات:

- ✧ توفير خدمات تسويقية وفنية وترويجية للمنتجات الفلسطينية.
- ✧ تحقيق كفاءة وفاعلية في الإنتاج يتطلب إنتاج سلع بتكلفة منخفضة وجودة عالية وتوفير المعلومات الكافية عن كيفية الحصول على عوامل الإنتاج واستخدامها بكفاءة تتناسب مع أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية وأصولهم المختلفة.
- ✧ الالتزام بالموصفات والمقاييس التي تعتبر شرطاً لنفاذ السلع إلى أسواق التصدير.

- ✧ توفير الحوافز للمنتجات المحلية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير من خلال تبني سياسة دعم المدخلات وتخفيض الرسوم الجمركية عليها.
- ✧ كما أن هناك العديد من الإجراءات والسياسات التي لا بد من صياغتها وتنفيذها كالسياسات المالية والنقدية وإلغاء كافة القيود والعوائق غير التجارية.
- ✧ عقد اتفاقيات تجارية واقتصادية بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها، والحصول على استثناءات وإعفاءات لفترة زمنية معينة، لتمكين المنتجات الفلسطينية من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، أعداد متنوعة.
- الحبيب، فايز، تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة 1968-1985، "دراسة تحليلية"، مجلة الإدارة-العامة العدد 60، 1988.
- الحقباني، محمد، التعاون الاقتصادي الخليجي بين النظرية والتطبيق، الرياض: منشورات كلية الملك فهد الأمنية، 1991.
- الخريجي، عبد الله، محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون-العدد 41، 1996.
- الدخيل، عبد العزيز، تحليل "لدالة الطلب" على الواردات الإجمالية في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد 94، 2000.
- الشريفة، عبد المهدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته، أهدافه المعلنة، وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.
- المطيري، نايف، تحليل لدالة الطلب على الواردات الإجمالية في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 94، 1999.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، الجعفري، محمود، مسيف، مسيف. التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله: ماس، 2000a.
- _____ الجعفري، محمود، العارضة، ناصر. التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله: ماس، 2000 b.
- _____ الجعفري، محمود، الزاغة، عادل، العارضة، ناصر. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة، رام الله: ماس، 2002 a.
- _____ الجعفري، محمود، العارضة، ناصر. السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، رام الله: ماس، 2002 b.

_____ الجعفري، محمود، العارضة، ناصر. التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق، رام الله: ماس، 2002 c.
المنيف، ماجد، السياسات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون وإمكانات التوحيد والتنسيق، مجلة التعاون-العدد 33، 1994.
المنيف، ماجد، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد 82، 1999.

- Al-Habib, And, M. Me Wally: An Analytical Study of the Balance of Payments of the G.C.C. Countries 1970-1983 Asian Profile, 1986.
- AL- Obaidan, A.: The Benefit Of Economic Cooperation; A Quantitative Study of the Gulf Cooperation Council, Journal of the Gulf And Arab Peninsula, 1996.
- Arnon, A.A. Spivak and J. Weirblatt: The Potential For Trade Between Israel, The Palestinians and The Jordan, The Journal of World Economy, 1996.
- Assergy, A. Perdiskis: The Interdependence Between the Economies of the Gulf Cooperation Council and the Industrial Countries; Scandinavia Journal of Development Alternatives vol 12, no.4, 1993.
- Bears, C, and H. Linnemann: Commodity Composition of Trade in Manufactures and South –South Trade Potential, The Journal of Development Studies, Vol.12, w0.4, pp 102-122, 1991.
- Beers, C.V. and G. Biessen: Trade and Structure of foreign Trade: The Case of Hungary and Poland, (unpublished manuscript, Submitted to XI of world Congress at the International Economic Association – Tunis, 1995.
- Bergstrand, J: The General 3ed Gravity Equation, Monopolistic Competition and the factor – proportions Theory in International Trade, The Review of Economics Statistics, pp 143-53, 1989.
- Bergstrand, J: The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence, The Review of Economics and Statistics pp 474-481, 1990.
- Chishti, S: Macro-Economic Linkages Between GCC and G7 Countries, working paper9814, Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, 2000.
- El-Kuwaiz, A: Economic Integration Of The Cooperation Council of the Arab States of the Gulf: Challenges, Achievements and Future Out Look Printed in the Gulf Cooperation Council, 1986.
- El-Kuwaiz, A: Economic Integration of the GCC; Challenges, Achievements and Future Outlook, American. Arab. Affairs No.19, 1986-1987.

- Harrylyshyn, O. and E. Civan: "Intra – Industry Trade in Developing Countries" *Journal of Development Economics*, Vol. 18, 1985.
- Henderson, B: *A Historical Perspective of U.S – GCC Economic and Financial Interdependence*, Published in the Gulf Cooperation, 1986.
- Henderson, B: *A Historical Perspective of U.S-GCC Economic and Financial Interdependence*, *American – Arab Affairs*, N.19, 1986-1987.
- International Monetary Fund: *International Financial Statistics*.
- Jha. A: *Gulf Cooperation Council; An Economic Grouping or Security Alliance Asian Profile*, Vol.14, No.4, 1986.
- Koutsoyiannis, A: *Theory of Econometrics 2 ed* Macmillan, 1977.
- Linnemann, H and C, Bears: *Measures of Exports-Imports Similarly and the Linder Hypotheses Once Again*, *Welt wirt schaftliches Archiv* , pp 445-457, 1989.
- Metwally, M: *Determinants of the Extern Surplus of the Member States of the Gulf Cooperation Council*, *Applied Economics*, Vol 14, pp. 305-316, 1987.
- Mohie El-Din, B: *An Economic Strategy for Arab Gulf Cooperation in Industrialization the Arab Gulf Journal* Vol.4, No.1, 1984.
- Nakhel, E: *The Gulf Cooperation Council, Policies, Problems, and Prospects*, Praeger Publishes, New York, 1986.
- Novati, G: *The EEC and the Gulf Cooperation Council*, *Politlca International*, Vol.4, No.1, 1985.
- Ojedi, A: *The Euro-Mediterranean Partnership: A Cooperation Patter for the Persion Gulf the Iranian Journal of International Affairs*, Vol.4, No.1 & 2, 1998.
- Rammad han, M: *Trade Relationship Between The GCC And Its Major, Trading Partners*, *The Middle East Business Economic Review* Vol.11, No.3, 1999.
- Rivlin, P. And, N. Hashat: *The Potential for Trade Between Israel and Member States of the Gulf Cooperation Council: An Economic Analysis of Inputs Sharing*, the Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, 1999.
- United Nations: *International Trade Statistics*, various issues.
- WWW.GCC.com,2002.
- Yousef, M. and M EL- Sakka: *Demand for Imports in the GCC Countries*, working paper 9901, *Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey*, 1999.

الملاحق

الملحق الأول: النموذج الرياضي لاتفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي

يستهدف النموذج الرياضي في هذه الدراسة تقدير حجم التدفقات السلعية المتوقعة بين الدول بناء على العرض الإجمالي المحتمل (Potential Total Supply) للدولة المصدرة للسلعة من المجموعة السلعية K من جهة، والطلب الإجمالي المحتمل (Potential Total Demand) للدولة المستوردة للسلعة M_j من المجموعة السلعية K من جهة أخرى، حيث $K = 0, 1, 2, \dots, n$ ، وتعتبر K عن كل مجموعة سلعية لخانة واحدة وفقاً لتصنيف منظمة الأمم المتحدة للتجارة الدولية SITC للمجموعات السلعية مثل المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ...، ومصنوعات متنوعة.

ولقياس مدى ملائمة أو توافق التدفقات المحتملة من المجموعة K من الدولة المصدرة I إلى الدولة J، فقد تم استخدام معادلات المتثالثات الهندسية. وتعتبر معادلة جتا أو Cosine من المعادلات المستخدمة لقياس مدى انطباق التدفقات السلعية من المجموعة K من الدولة المصدرة I إلى الدولة المستوردة J، وذلك بناء على الصادرات الكلية والفعلية من المجموعة السلعية K من الدولة I.

$$COSX_{ikr} M_{jkr} = \left(\sum_{k=1}^n \sum_{m=1}^t X_{ikm} \cdot M_{jkm} \right) / \left(\sum_{k=1}^n \sum_{m=1}^t X_{ikm}^2 \cdot \sum_{k=1}^n \sum_{m=1}^t M_{jkm}^2 \right)^{0.5}$$

حيث $K = 0, 1, 2, \dots, n$ ، وفي هذه الدراسة تم اختيار المكونات $m = 1, 2, \dots, t$ من المجموعة السلعية K عند مستوى ثلاث خانوات، وذلك نظراً لتوفر بيانات عن المجموعات السلعية لثلاث خانوات فقط عن الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية، بينما تتوفر بيانات من خانة إلى خمس خانوات من المجموعات السلعية المصدرة والمستوردة إلى دول مجلس التعاون، ولمزيد من التفصيل، انظر Arnon, Spivak and Weinblatt, 1996; Beers and Biessen 1995; Linnemann and Beers 1989,

1991. وعندما تقترب قيمة $\text{COS}X_{ik}, M_{jk}$ من واحد، فإن ذلك يعني انطباق الصادرات من المجموعة السلعية K في الدولة I مع الواردات من المجموعة السلعية K في الدولة J عند مستوى ثلاث خانوات. ولمزيد من التفاصيل، انظر ملحق 2.

بالمقابل، فإن قيمة المؤشر $\text{COS} = 0$ ، تعني عدم انطباق الصادرات من المجموعة السلعية K في الدولة I مع الواردات من المجموعة K في الدولة J. وعندما تزيد عدد M في كل مجموعة سلعية K على 30 سلعة، فإن قيمة معامل جتا Cosine تقترب من قيمة معامل الارتباط بين K_{ikm} و M_{ikm} لتصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$\text{COS}X_{ikr}M_{jkr} \approx r_{ijk} = \left[\frac{m \sum (X_{ik}M_{jk}) - (\sum X_{ik})(\sum M_{jk})}{\left[(n \sum X_{ik}^2 - (\sum X_{ik})^2)^{0.5} \cdot (n \sum M_{jk}^2 - (\sum M_{jk})^2)^{0.5} \right]} \right]$$

ولاختبار مدى قوة العلاقة بين M_{jk} و K_{ik} أو مدى قبول أو رفض مدى العلاقة بين انطباق الصادرات من المجموعة السلعية K من الدولة I مع الواردات من المجموعة السلعية K في الدولة J، فإنه يمكن استخدام اختبار t الإحصائي على النحو التالي:

$$t^* = (r \sqrt{n-2}) / (1-r)^{0.5}$$

$$t^* = (\text{COS}X_{ik}, M_{jk})(n-2) / (1 - (\text{COS}X_{ik}, M_{jk})^2)^{0.5}$$

وإذا كانت t^* أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجات حرية n-2، فإن ذلك يشير إلى انطباق الصادرات السلعية من المجموعة K من الدولة I مع الواردات السلعية من المجموعة K في الدولة J، وهنا يشير إلى احتمالية تدفق السلع بين الدولة I إلى الدولة J. أما إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من الجدولية، فإن ذلك يشير إلى عدم انطباق الصادرات من المجموعة السلعية K من البلد I مع الواردات من المجموعة السلعية K في البلد J، ويعني ذلك أن احتمالية تدفق السلع بين البلدين تبدو ضعيفة للغاية.

كما يمكن استخدام مقياس M_{jk} , $COSX_{ik}$ لتقدير درجة التجارة داخل الصناعة أو المجموعة السلعية K في البلد J أو درجة انطباق الصادرات من المجموعة السلعية K في البلد J والواردات من المجموعة السلعية K .

الملحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

- جدول 1: المؤشرات لدول مجلس التعاون الخليجي: المساحة الكلية للدولة، الأراضي القابلة للزراعة، الأراضي المزروعة، وعدد السكان والنتاج المحلي الإجمالي، والنتاج الفردي الإجمالي 75
- جدول 2: الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 1998 (مليون دولار) 76
- جدول 3: مؤشرات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1995-1999 (مليون دولار) 77
- جدول 4: التوزيع السلي للصادرات والواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (مليون دولار) 78
- جدول 5: التوزيع الجغرافي لصادرات دول مجلس التعاون حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 79
- جدول 6-أ: التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 80
- جدول 6-ب: التوزيع الجغرافي للواردات السعودية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 81
- جدول 7-أ: التوزيع الجغرافي لصادرات الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 82
- جدول 7-ب: التوزيع الجغرافي لواردات الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 83
- جدول 8-أ: التوزيع الجغرافي للصادرات الكويتية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 84
- جدول 8-ب: التوزيع الجغرافي للواردات الكويتية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 85
- جدول 9: التوزيع الجغرافي لواردات دول مجلس التعاون حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 86

- جدول 10: التوزيع السلعي للصادرات والواردات لدول مجلس التعاون حسب المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار) 87
- جدول 11: أهمية صادرات النفط ومشتقاته بالنسبة للصادرات السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 1999 (%) 88
- جدول 12: التركيب الهيكلي للواردات السلعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1995-1999 (%) 88
- جدول 13: الصادرات والواردات الخدمية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 1993-1999 (مليون دولار) 89
- جدول 14: معاملات التشابه بين الصادرات السلعية الفلسطينية والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي 90
- جدول 15: معاملات التشابه بين الواردات السلعية الفلسطينية والصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي 91
- جدول 16: معاملات التشابه بين الصادرات السلعية الفلسطينية والصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي - الصناعات 91
- جدول 17: معاملات التشابه بين الواردات السلعية الفلسطينية والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي- الصناعات 92
- جدول 18: السلع من المواد الغذائية المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 92
- جدول 19: السلع من المشروبات والتبغ المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 93
- جدول 20: السلع المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة السلع المصنعة 93
- جدول 21: السلع المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة المكائن والمعدات 94
- جدول 22: السلع المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة المواد الخام 95
- جدول 23: الآفاق الممكنة للتبادل السلعي الفلسطيني الخليجي (مليون دولار) 96
- جدول 24: معامل التجارة داخل الصناعات في المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي - الصناعات 98

جدول 25: معامل التجارة بين الصناعات في المناطق الفلسطينية ودول مجلس
التعاون الخليجي-الصناعات

98

جدول 1: المؤشرات لدول مجلس التعاون الخليجي: المساحة الكلية للدولة، الأراضي القابلة للزراعة، الأراضي المزروعة، وعدد السكان والنتاج المحلي الإجمالي، والنتاج الفردي الإجمالي

النتاج الفردي الإجمالي دولار	النتاج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون سنة 1999)	المساحة			الدولة
			الأراضي المزروعة ألف دونم	المساحة القابلة للزراعة ألف دونم	المساحة الكلية للدولة ألف كم2	
9630	6189	0.642	29.4	38.5	0.69	البحرين
11080	25169	2.271	----	1538.5	17.8	الكويت
6190	14162	2.288	550	1130	30	عمان
14250	10460	0.734	51.9	650	11.4	قطر
9280	182882	19.758	31823	562835	2250	السعودية
16740	46471	2.776	174.6	387.3	77.7	الامارات العربية المتحدة

المصدر(1): IMF: International Financial Statistics

المصدر(2): الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

جدول 2: الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي
في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 1998 (مليون دولار)

المتغير	عمان	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	السعودية	قطر	البحرين	المجموع الكلي
الناتج المحلي الإجمالي GDP	14162	46471	25169	128882	10460	6184	231328
الزراعة و الصيد والغابات	404	1589	121	9052	82	57	11305
الزراعة/GDP	3%	3%	0%	7%	1%	1%	5%
الصناعات الاستخراجية	4402	10234	7779	35870	3853	835	62973
الصناعات الاستخراجية /GDP	31%	22%	31%	28%	37%	14%	27%
الصناعات التحويلية	660	5498	3001	12542	941	765	23407
الصناعات التحويلية/GDP	5%	12%	12%	10%	9%	12%	10%
قطاعات الخدمات الإنتاجية	3739	11785	5347	22898	2283	1641	47693
قطاعات الخدمات الإنتاجية/GDP	26%	25%	21%	18%	22%	27%	21%
قطاعات الخدمات الاجتماعية	4098	11642	8897	32935	2275	2085	61932
قطاعات الخدمات الاجتماعية/GDP	29%	25%	35%	26%	22%	34%	27%

المصدر: (1) الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(2) (2002) www.GCC. Com

جدول 3: مؤشرات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة 1995-1999 (مليون دولار)

الدولة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	حجم التجارة الخارجية	الميزان التجاري السلعي	التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي %
البحرين	3270.2	3200	6470.2	70.2	105	2	53	52	100
الكويت	9613	7714	17327	1899	70	8	38	31	55
عمان	5508.2	5826	11334.2	-317.8	80	-2	39	41	72
قطر	3686	3327	7013	359	67	3	35	32	98
السعودية	39670	27535	67205	12135	40	7	22	15	52
الإمارات العربية المتحدة	30360	27214	57574	3146	124	7	65	59	110
المعدل	15351	12469	27820.6	2881.9	81	4	42	38	81

المصدر: (1) IMF- International Financial Statistics.

(2) الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

جدول 4: التوزيع السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية
خلال الفترة 1995-2000 (مليون دولار)

الصادرات السلعية						الواردات السلعية						المجموعة السلعية
2000	1999	1998	1997	1996	1995	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
95	92	90	84	81	86	491	524	517	515	476	295	الأغذية والحيوانات الحية
16%	15%	15%	14%	14%	17%	20%	19%	20%	21%	21%	13%	
24	25	24	29	26	11	98	138	103	76	121	98	المشروبات والتبغ
4%	4%	4%	5%	5%	2%	4%	5%	4%	3%	5%	4%	
35	37	33	25	39	30	98	138	103	141	77	49	المواد الخام غير الصالحة للأكل
6%	6%	6%	4%	7%	6%	4%	5%	4%	6%	3%	2%	
12	12	12	13	14	7	368	441	414	354	433	289	الوقود المعدني ومزلفات معدنية
2%	2%	2%	2%	2%	1%	15%	16%	16%	15%	19%	13%	
24	22	19	33	15	7	25	28	26	26	26	27	زيوت ودهون حيوانية ونباتية
4%	4%	3%	6%	3%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	
30	43	33	33	39	21	172	221	181	182	178	121	مواد كيميائية
5%	7%	6%	6%	7%	4%	7%	8%	7%	8%	8%	5%	
225	246	221	241	230	134	565	662	647	666	522	434	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة
38%	40%	37%	42%	41%	27%	23%	24%	25%	27%	23%	20%	
30	31	30	32	34	16	295	331	310	293	283	246	المكائن ومعدات النقل
5%	5%	5%	5%	6%	3%	12%	12%	12%	12%	12%	11%	
83	98	84	83	87	64	147	166	181	157	150	135	مصنوعات متنوعة
14%	16%	14%	14%	15%	13%	6%	6%	7%	6%	7%	6%	
35	9	11	12	3	128	196	110	103	14	6	525	سلع ومعاملات أخرى
6%	2%	2%	2%	1%	25%	8%	4%	4%	1%	0%	24%	
591	615	598	581	565	503	2456	2759	2587	2425	2273	2220	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجارة الخارجية الفلسطينية، أعداد متنوعة.

جدول 5: التوزيع الجغرافي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي
 حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	3994.9	1954.3	2383.9	10661.2	9373.8	15634.2	19267.8	63270.1
	5%	2%	3%	17%	15%	26%	32%	100%
1990	4177.9	1369.6	2474.1	13011.4	11646.3	20186.1	25102.5	77967.9
	4%	2%	7%	18%	15%	28%	26%	100%
1991	4182.4	1623.4	3916.9	10772.2	11163.4	10325.1	3600.8	45584.2
	7%	2%	6%	17%	15%	18%	37%	100%
1992	2806	1727	5590.4	14130.4	11618.9	21425	20469.8	77767.5
	9%	3%	5%	17%	16%	14%	36%	100%
1993	6245.4	1588.6	3421.8	10396.5	9353.9	10499.6	21699.9	63205.7
	9%	4%	4%	13%	11%	14%	45%	100%
1994	4571.5	1101.3	3735.3	11049.6	9710.6	11729.6	24834.3	66732.2
	7%	2%	6%	17%	15%	18%	37%	100%
1995	5568	1525.6	3215.8	10625.9	8835.1	8642.2	20278	58690.6
	9%	3%	5%	18%	15%	15%	35%	100%
1996	6492.9	1903.1	3455.3	11960.5	11016.5	9783	25047.2	69658.5
	9%	3%	5%	17%	16%	14%	36%	100%
1997	6784.1	3213.6	2774.2	12236.5	9693.4	12839.5	29368.7	76910
	9%	4%	4%	16%	13%	17%	38%	100%
1998	5597.6	2250.7	2257.8	8204.9	6933.2	9072.7	28569.1	62886
	9%	4%	4%	13%	11%	14%	45%	100%
1999	7974.2	1956.2	4712.4	10951.6	11258.9	17765.6	42133.5	96752.4
	8%	2%	5%	11%	12%	18%	44%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

جدول 6-أ: التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية حسب مجموعات الدول
خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	2219.9	838.3	854	6048.4	7326.4	4942.9	6131.8	28361.7
	8%	3%	3%	21%	26%	17%	22%	100%
1990	2955.4	570.4	1217.6	8165.8	9757.6	9541.1	12193.7	44401.6
	7%	1%	3%	18%	22%	21%	27%	100%
1991	2847.9	1386.2	2697.9	10124.8	10925.1	7650.3	1942.2	37574.4
	8%	4%	7%	27%	29%	20%	5%	100%
1992	1084.5	1417.2	3106.3	11358	10259.6	9318.9	11229.2	47773.7
	2%	3%	7%	24%	21%	20%	24%	100%
1993	2764.5	972.5	2678.1	9740	7390.7	7140.5	11652	42338.3
	7%	2%	6%	23%	17%	17%	28%	100%
1994	2707	902.4	2522.8	9199	7552	7614	15700.6	46197.8
	6%	2%	5%	20%	16%	16%	34%	100%
1995	3586.2	1280.4	2818.8	10189	8464.9	8092.3	15542.6	49974.2
	7%	3%	6%	20%	17%	16%	31%	100%
1996	4342.1	1628.3	3149	11529.4	10637.5	9125.7	20235.5	60647.5
	7%	3%	5%	19%	18%	15%	33%	100%
1997	4557.2	1477.1	2447	11640.3	9227.5	10496.3	20306.1	60151.5
	8%	2%	4%	19%	15%	17%	34%	100%
1998	3322.6	1615.7	1939.6	7340.3	6327.2	5785.9	12490.6	38821.9
	9%	4%	5%	19%	16%	15%	32%	100%
1999	3554.1	1448.7	2589.1	8488.4	9929.3	7609.2	17137.7	50756.5
	7%	3%	5%	17%	20%	15%	34%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

جدول 6-ب: التوزيع الجغرافي للواردات السعودية حسب مجموعات الدول
خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	530.5	476.5	733.6	8421.7	3842.9	3014.2	4663.8	21683.2
	2%	2%	3%	39%	18%	14%	22%	100%
1990	936.3	736.4	971.2	10298.7	4438.3	3684.7	4099	25164.6
	4%	3%	4%	41%	18%	15%	16%	100%
1991	408.5	775.5	1077.7	12123.4	5867.6	3977.3	5213.6	29443.6
	1%	3%	4%	41%	20%	14%	18%	100%
1992	567.4	827.2	1626.6	14129	7879.7	5326.8	4779.5	35136.2
	2%	2%	5%	40%	22%	15%	14%	100%
1993	1610.3	866.7	1461.3	11120.3	5793.9	3553.6	3758.4	28164.5
	6%	3%	5%	39%	21%	13%	13%	100%
1994	658.2	648.6	1115.6	8097	4982	2742	5603.7	23847.1
	3%	3%	5%	34%	21%	11%	23%	100%
1995	752.6	868	1469.9	11290.1	6035.5	2483.2	6620.8	29520.1
	3%	3%	5%	38%	20%	8%	22%	100%
1996	891.1	989.3	1406.4	10918.4	6072.3	1950.4	5499.7	27727.6
	3%	4%	5%	39%	22%	7%	20%	100%
1997	882.3	902.1	1273.6	11344.3	6382.1	1899.5	6020.8	28704.7
	3%	3%	4%	40%	22%	7%	21%	100%
1998	1008.8	976.6	1415.4	11147	6404.2	2581	6479.6	30012.6
	3%	3%	5%	37%	21%	9%	22%	100%
1999	1089.8	1117.8	1237.3	10398.7	5308.9	2576.7	6302.7	28031.9
	4%	4%	4%	37%	19%	9%	22%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

جدول (7-أ): التوزيع الجغرافي لصادرات الإمارات العربية المتحدة
حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989*	799.9	317.7	451.5	1459.3	670.2	5472.2	6353.3	15524.1
	5%	2%	3%	9%	4%	35%	41%	100%
1990*	327.7	304.8	478.6	1929.2	865.8	8257.3	8205.9	20369.3
	2%	1%	2%	9%	4%	41%	40%	100%
1991	472.9	38.4	727.2	155.5	59.7	246.3	7.9	1707.9
	28%	2%	43%	9%	3%	14%	0%	100%
1992*	538.8	140.8	1809.1	1697	792.7	8848.6	5301.5	19128.5
	3%	1%	9%	9%	4%	46%	28%	100%
1993	1987	506			139	143	3127	5902
	34%	9%	0%	0%	2%	2%	53%	100%
1994	320.5	43.5		165.2	45	152.4	369.5	1096.1
	29%	4%	0%	15%	4%	14%	34%	100%
1995	392.6	62.5	205.4	225.3	65.9	163	425	1539.7
	25%	4%	13%	15%	4%	11%	28%	100%
1996	377.8	85.8	132.4	258.2	98	168.8	377.5	1498.5
	25%	6%	9%	17%	7%	11%	25%	100%
1997	311.1	1376	196.4	311.5	96.3	224.4	532.8	3048.5
	10%	45%	6%	10%	3%	7%	17%	100%
1998	353.9	200.5	96.4	402.1	162.4	147.9	1412.1	2775.3
	13%	7%	3%	14%	6%	5%	51%	100%
1999*	2158.5	210.4	1550.4	1992.5	670.4	8088.8	8623.9	23294.9
	9%	1%	7%	9%	3%	35%	37%	100%

المصدر: (1) بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

المصدر: (2) صندوق النقد الدولي، إحصاءات التجارة الخارجية، 1999.

جدول 7-ب : التوزيع الجغرافي لواردات الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989*	533.2	220	662	2999	928	1438	3353.3	10133.5
	5%	2%	7%	30%	9%	14%	33%	100%
1990*	726	237.3	778.8	4529.5	1118.8	1678.8	2401.8	11471
	6%	2%	7%	39%	10%	15%	21%	100%
1991	614.5	197.2	4376.5	4619.7	1375.9	2160.2	576.9	13920.9
	4%	1%	31%	33%	10%	16%	4%	100%
1992*	640.4	188.4	1336.1	6124	1707.6	3003.5	4866.6	17866.6
	4%	1%	7%	34%	10%	17%	27%	100%
1993	808	263			1787	2867	13972	19697
	4%	1%	0%	0%	9%	15%	71%	100%
1994	943.9	254.3		7074.7	1831.1	310.2	8578.3	18992.5
	5%	1%	0%	37%	10%	2%	45%	100%
1995	1091.1	310.3	1650.3	7460.9	1815.8	2105.6	6961.5	21395.5
	5%	1%	8%	35%	8%	10%	33%	100%
1996	1079.6	354.9	1810.2	7391.3	2496.9	2315.6	7714.6	23163.1
	5%	2%	8%	32%	11%	10%	33%	100%
1997	1181	325.2	1832.4	7620.8	2773.4	2299	7480.5	23512.3
	5%	1%	8%	32%	12%	10%	32%	100%
1998	1285.5	382.2	1723.5	8903.3	3004.1	2656.8	7435.6	25391
	5%	2%	7%	35%	12%	10%	29%	100%
1999*	1967.8	309.5	2494	10511.9	2948.2	2785.9	17493.2	38510.5
	5%	1%	6%	27%	8%	7%	45%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

المصدر(2): صندوق النقد الدولي، إحصاءات اتجاهات التجارة الخارجية، 1999.

جدول 8-أ: التوزيع الجغرافي للصادرات الكويتية حسب مجموعات الدول
خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	270.3	599	954.7	2601.4	946.3	2117.5	2007.6	9496.8
	3%	6%	10%	27%	10%	22%	21%	100%
1990	138.3	325.3	584.7	2012.9	568.2	1557.1	1472.2	6658.7
	2%	5%	9%	30%	9%	23%	22%	100%
1991	40.1	41.3	32.8	232.1	35.4	52.4	247.6	681.7
	6%	6%	5%	34%	5%	8%	36%	100%
1992	141.8	1.7	198.3	795	281.7	1087.3	401.8	2907.6
	5%	0%	7%	27%	10%	37%	14%	100%
1993	257.7	45.3	280.5	393.9	1450.5	1364.2	415.3	4207.4
	6%	1%	7%	9%	34%	32%	10%	100%
1994	255.6	54.6	648	1428	1452	1899	3818	9555.2
	3%	1%	7%	15%	15%	20%	40%	100%
1995*	231.5	79.2	35.5	27.8	30.5	12.1	311.2	727.8
	32%	11%	5%	4%	4%	2%	43%	100%
1996*	288.6	72.1	42.8	34.4	43.1	9.7	265.5	756.2
	38%	10%	6%	5%	6%	1%	35%	100%
1997*	301.6	105.8	41.2	34.6	47.5	15.2	208.3	754.2
	40%	14%	5%	5%	6%	2%	28%	100%
1998	277	124	98	87	23	15	8840	9464
	3%	1%	1%	1%	0%	0%	93%	100%
1999	305	107	130	122	55	13	11408	12140
	3%	1%	1%	1%	0%	0%	94%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

* لا تشمل الصادرات النفطية.

جدول 8-ب: التوزيع الجغرافي للواردات الكويتية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	681.7	159.2	347.9	1833.8	940.5	734.3	1108.7	5806.1
	12%	3%	6%	32%	16%	13%	19%	100%
1990	383.6	94.7	205.4	1498.7	440.8	459.6	669.4	3752.2
	10%	3%	5%	40%	12%	12%	18%	100%
1991	796	35.3	58.6	963.6	1351	481	1045.2	4730.7
	17%	1%	1%	20%	29%	10%	22%	100%
1992	573	52.8	146.7	2314	1459.7	842.3	663.8	6052.3
	9%	1%	2%	38%	24%	14%	11%	100%
1993	577.7	227.9	337.8	2970	1060.3	902.2	1624.6	7700.5
	8%	3%	4%	39%	14%	12%	21%	100%
1994	608.1	194.3	399.7	2166.7	971.5	783.2	1558.5	6682
	9%	3%	6%	32%	15%	12%	23%	100%
1995	752.1	199	436.9	3140.4	1253.9	728	1272	7782.3
	10%	3%	6%	40%	16%	9%	16%	100%
1996	801.8	231.5	456.2	2924.8	1398.5	1011.7	1549	8373.5
	10%	3%	5%	35%	17%	12%	18%	100%
1997	857.3	222.1	453.2	2863.5	1123.6	1139.4	1585.3	8244.4
	10%	3%	5%	35%	14%	14%	19%	100%
1998	813	244	438	2868	1329	1170	1754	8616
	9%	3%	5%	33%	15%	14%	20%	100%
1999	796	223	461	2555	936	975	1670	7616
	10%	3%	6%	34%	12%	13%	22%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

جدول 9: التوزيع الجغرافي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي
حسب مجموعات الدول خلال الفترة 1989-1999 (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الإسلامية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	المجموع
1989	2636.1	915.9	1896.2	15169.4	6232.3	6364.6	10720.2	43934.7
	6%	2%	4%	35%	14%	14%	24%	100%
1990	3097.4	1177	2111.8	18440.1	6601.4	6721.6	8637.1	46786.4
	7%	3%	5%	39%	14%	14%	18%	100%
1991	3158.3	1126	5715.5	19878.3	9386.8	7708.8	8617.8	55591.5
	6%	2%	10%	36%	17%	14%	16%	100%
1992	3415.2	1183.3	3380.3	25154.3	11880.1	10638.5	13317.5	68969.2
	5%	2%	5%	36%	17%	15%	19%	100%
1993	4840.6	1476.6	2099.8	16275.1	9542.3	8736.7	22407.4	65378.5
	7%	2%	3%	25%	15%	13%	34%	100%
1994	4040.1	1203.4	1912.8	20503.8	8637	5072.4	17471.7	58841.2
	7%	2%	3%	35%	15%	9%	30%	100%
1995	4479.5	1479.1	3691.9	25421.2	10072	6513.3	17069.8	68726.8
	7%	2%	5%	37%	15%	9%	25%	100%
1996	4713.2	1683.3	3795.1	24505.8	10906.5	6483.1	17113.2	69200.2
	7%	2%	5%	35%	16%	9%	25%	100%
1997	5145	1564.8	3694	25245.8	11411.1	6780.1	17586.9	71427.7
	7%	2%	5%	35%	16%	9%	25%	100%
1998	5608.9	1743.5	3802.4	26690.4	11811.5	8061.7	18135.2	75853.6
	7%	2%	5%	35%	16%	11%	24%	100%
1999	6169.9	1792.9	4424.5	26130.2	10003.3	7491.5	28555.8	84568.1
	7%	2%	5%	31%	12%	9%	34%	100%

المصدر: بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com.

جدول 11: أهمية صادرات النفط ومشتقاته بالنسبة للصادرات السلعية
في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 1999 (%)

الدولة	% صادرات النفط إلى صادرات السلع الكلية	% صادرات النفط الخام إلى صادرات النفط الكلية	% الصادرات من مشتقات النفط إلى الصادرات النفط الكلية
السعودية	88	83	17
قطر	86	85	15
البحرين	90	95	-
الإمارات	58	95	5
عمان	76	96	4
الكويت	95	51	49

المصدر: تم حساب النسب الواردة في الجدول أعلاه من البيانات المتوفرة عن كل دولة من كتاب International Trade Statistics.

جدول 12: التركيب الهيكلي للواردات السلعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة 1995-1999 (%)

البلد	المواد الغذائية%	المشروبات والتبغ%	المواد الخام%	الوقود المعدني وزيوت التشحيم%	زيوت ودهون حيوانية ونباتية%	المواد الكيميائية%	سلع مصنوعة ومصنفة%	المكانن والمعدات%	مصنوعات متنوعة%
مجلس التعاون	14	1.5	2	0.7	0.8	8	20	37	16
البحرين	15	2.8	10	3	1.5	8	22	30	7.7
الكويت	14	1	1.5	0.6	0.5	7.5	18	40	16.9
قطر	9	1	2.5	0.6	1.5	7	25	45	9.4
السعودية	15	0.8	2	0.18	0.7	9	17	37	18.3
الإمارات العربية المتحدة	9	1	2	1	0.4	6	22	40	18.6
عمان	12	4	2	1.5	0.6	6	18	43	12.9

المصدر: تم اشتقاق التركيب الهيكلي للواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي كمعدل خلال الفترة 1995-1999 من البيانات الواردة في جدول .10

جدول 14: معاملات التشابه بين الصادرات السلعية الفلسطينية والواردات
السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني وزيت التشحيم	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة للتصنيع	المكائن ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
البحرين	**0.72	0.55	0.1	0	0	0.21	*0.37	*0.48	0.42
الكويت	**0.49	**0.9	0.85	--	0	0.19	*0.6	*0.43	0.55
عمان	0.34	**0.98	0.14	--	0	0.14	0.19	*0.53	0.62
قطر	**0.65	**0.89	0.87	0	0	0.17	0.2	*0.37	0.31
السعودية	**0.51	**0.96	0.16	0	0	0.1	0.17	*0.46	0.46
الإمارات العربية المتحدة	0.17	0.66	0.19	0	0	0.38	0.08	*0.41	0.42

المصدر: حسبت من قبل الباحث.

** المعاملات تعني أنها معنوية إحصائيا عند درجة ثقة 5%

* 1%

جدول 15: معاملات التشابه بين الواردات السلعية الفلسطينية والصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني وزيت التشحيم	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة للتصنيع	المكانن ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
البحرين	0.51	0	0.02	0.99	0.27	0.04	0.13	0.24	0.28
الكويت	0.34	0	0.14	1	0	0.11	0	*0.34	0
عمان	0.16	0.6	0.07	0.99	0.097	0.14	0.05	*0.35	0.28
قطر	0.29	0	0	0.93	0	0.07	0.02	*0.36	0.106
السعودية	0	0	0	1	0	0.05	0.02	0	0
الإمارات العربية المتحدة	0.07	0.09	0.01	0.99	0	0.4	0.14	*0.63	0.34

المصدر: حسبت من قبل الباحث.

جدول 16: معاملات التشابه بين الصادرات السلعية الفلسطينية والصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي - الصناعات

البلد	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني وزيت التشحيم	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة للتصنيع	المكانن ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
البحرين	0.49	0	0.09	0.067	0	0.01	0.03	0.2	0.09
الكويت	0.001	0	0.2	0	0	0	0	0.2	0
عمان	0.01	0.99	0	0	0.99	0.09	0.02	0.46	0.2
قطر	0.13	0	0	0	0	0.08	0.01	0.12	0.07
السعودية	0	0	0	0.05	0	0.04	0.01	0.3	0
الإمارات العربية المتحدة	0.14	0.95	0.04	0.1	0	0.51	0.052	0.51	0.01

المصدر: حسبت من قبل الباحث.

جدول 17: معاملات التشابه بين الواردات السلعية الفلسطينية والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي - الصناعات

البلد	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني وزيوت التشحيم	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة للتصنيع	المكانن ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
البحرين	0.51	0.55	--	0.19	0.27	0.24	0.47	0.74	0.7
الكويت	0.71	0.95	0.95	0.02	0.1	0.3	0.7	0.84	0.7
عمان	0.6	0.77	0.35	0	0.09	0.31	0.29	0.71	0.76
قطر	0.41	0.98	0.92	0	0.37	0.2	0.61	0.6	0.56
السعودية	0.53	0.8	0.34	--	0.95	0.16	0.36	0.6	0.28
الإمارات العربية المتحدة	0.18	0.51	0.27	0.09	--	0.24	0.28	0.63	0.55

المصدر: حسب من قبل الباحث.

جدول 18: السلع من المواد الغذائية المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	009-001	025-022	037-034	048-041	059-054	062-061
البحرين	لحوم حيوانات بقرية مبردة ومجمدة (5)	لبن جميد (1.5)		محضرات الحبوب مثل النشا (3)	خضراوات طازجة ومبردة ومجمدة فواكه طازجة ومبردة ومجمدة (33)	عسل النحل (1.2)
الكويت	لحوم حيوانات بقرية مبردة ومجمدة (5)	لبن جميد (1.5)		محضرات الحبوب مثل النشا (3)	خضراوات طازجة ومبردة ومجمدة فواكه طازجة ومبردة ومجمدة (33)	عسل النحل (1.2)

عسل النحل (1.2)	خضراوات طازجة ومبردة ومجمدة فواكه طازجة ومبردة ومجمدة (33)	محضرات الحبوب مثل النشا (3)		لين جميد (1.5)	لحوم حيوانات بقرية مبردة ومجمدة (5)	قطر
عسل النحل (1.2)	خضراوات طازجة ومبردة ومجمدة فواكه طازجة ومبردة ومجمدة (33)	محضرات الحبوب مثل النشا (3)		لين جميد (1.5)	لحوم حيوانات بقرية مبردة ومجمدة (5)	السعودية

**جدول 19: السلع من المشروبات والتبغ المتوقع تدفقها
من المناطق الفلسطينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي**

البلد	111	112	121	122
الكويت	--	--	--	تبغ مصنع (سجائر)
عمان	--	--	--	تبغ مصنع
قطر	--	--	--	تبغ مصنع
السعودية	--	--	--	تبغ مصنع

**جدول 20: السلع المتوقع تدفقها من المناطق الفلسطينية إلى دول
مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة السلع المصنعة**

البلد	811	821	831	849-841	851	874-871	885-881	899-891
البحرين					أحذية			لدائن صناعية آلات موسيقية

الكويت تجهيزات صحية أثاث
ملابس رجالية
أحذية ونسائية

ERROR: undefined
OFFENDING COMMAND: F3S52YF

STACK:

الجدول 10: التوزيع السلعي للصادرات والواردات الخليجية حسب المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 1989-1999 (بالمليون دولار)

1999		1998		1997		1996		1995		1994		1993		1992		1991		1990		1989		القسم
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
6128.62	528.61	6632.21	707.4	8782.3	709.97	6617.7	650.1	8190.7	634.4	6731.6	466.7	6583.1	726.9	6655.1	646.9	5990.2	585	5318.9	440.1	6144.1	556.41	الأغذية والحيوانات الحية
15.1%	0.7%	13.1%	1.3%	12.3%	0.9%	14.4%	1.0%	12.1%	1.1%	11.1%	0.9%	10.2%	1.4%	9.8%	1.1%	10.8%	1.0%	11.3%	0.8%	14.0%	1.5%	
404.17	49.82	655.53	180.7	1447.11	159.77	568.3	139.3	842.7	138.3	718.7	146.9	648.9	198.1	634.4	160.9	770.8	137.14	534.6	53.3	610.3	54.49	المشروبات والتبغ
1.0%	0.1%	1.3%	0.3%	2.0%	0.2%	1.2%	0.2%	1.2%	0.2%	1.2%	0.3%	1.0%	0.4%	0.9%	0.3%	1.4%	0.2%	1.1%	0.1%	1.4%	0.1%	
1059.09	401.65	1203.76	328.34	1598.88	311.32	903.6	268.9	1350	297.4	1232.5	238.3	1392.1	290.8	1133.5	146.1	979.4	176	760.3	305.3	854.1	334.5	المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء المحروقات
2.6%	0.6%	2.4%	0.6%	2.2%	0.4%	2.0%	0.4%	2.0%	0.5%	2.0%	0.5%	2.2%	0.6%	1.7%	0.2%	1.8%	0.3%	1.6%	0.6%	1.9%	0.9%	
186.89	62295.9	236.66	45230.9	673.94	69733.8	236.8	57463.1	1851.2	46021.9	1665.1	42931.6	1904.6	42763.7	2056.1	52372.1	2211	49035.9	2373.3	47285.6	1550	30640.4	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
0.5%	87.1%	0.5%	80.0%	0.9%	85.0%	0.5%	84.3%	2.7%	82.0%	2.7%	83.5%	3.0%	83.1%	3.0%	87.3%	4.0%	86.8%	5.0%	87.5%	3.5%	80.5%	
323.46	56.47	358.95	92.7	381.77	69.35	324.4	72.2	453.7	104.3	298.3	79.4	258.4	86.5	287.2	71.5	245	57	164.3	15.5	181.2	11.3	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية المنشأ
0.80%	0.08%	0.71%	0.16%	0.53%	0.08%	0.71%	0.11%	0.67%	0.19%	0.49%	0.15%	0.40%	0.17%	0.42%	0.12%	0.44%	0.10%	0.35%	0.03%	0.41%	0.03%	
3923.63	4599.15	4239.45	4900.92	5631.5	5355.69	4089.1	4645	5448	4632	4530.3	3701.2	4719	2848.6	4626	2823.7	4117	2868.8	3602.8	3037.4	3238.5	3301.1	المواد الكيماوية
9.7%	6.4%	8.4%	8.7%	7.9%	6.5%	8.9%	6.8%	8.1%	8.3%	7.4%	7.2%	7.3%	5.5%	6.8%	4.7%	7.4%	5.1%	7.6%	5.6%	7.4%	8.7%	
6915.52	2248.1	9474.99	2602.56	14308.7	3004.47	9337.1	2693.5	14155	2505.9	12676.1	1848.8	13811.2	2283.6	13548.4	1865.8	10906.4	1879.5	12406.2	1735.5	9123.3	1778.4	البضائع المصنوعة المصنفة
17.1%	3.1%	18.7%	4.6%	20.0%	3.7%	20.3%	4.0%	20.9%	4.5%	20.8%	3.6%	21.4%	4.4%	19.9%	3.1%	19.7%	3.3%	26.3%	3.2%	20.8%	4.7%	
15354.2	755.4	20045.8	1736.1	26049	1941.03	17128.2	1627.3	25108.2	1313	23642.1	1506.3	25211	1531.6	28338.9	1158.7	21503.7	1198.6	14978.4	730.1	14352.8	921	الآلات ومعدات النقل
37.9%	1.1%	39.7%	3.1%	36.5%	2.4%	37.3%	2.4%	37.1%	2.3%	38.9%	2.9%	39.1%	3.0%	41.6%	1.9%	38.8%	2.1%	31.8%	1.4%	32.7%	2.4%	
4736.32	565.92	5713.83	706.1	9096.37	680.39	5189.8	533	8589.8	445	8035.7	427.2	8678.2	377.4	8823.5	314.4	6928.9	314.6	5210.2	229.5	6290.6	267.4	مصنوعات متنوعة
11.7%	0.8%	11.3%	1.2%	12.7%	0.8%	11.3%	0.8%	12.7%	0.8%	13.2%	0.8%	13.5%	0.7%	13.0%	0.5%	12.5%	0.6%	11.1%	0.4%	14.4%	0.7%	
1458.86	26.2	1978.17	54.71	3420.69	67.1	1534.6	63.3	1663.1	33.6	1309.5	44.5	1255.5	357.2	1984.3	403.2	1741.7	253.1	1790.1	231.4	1490.9	182.7	سلع ومعاملات غير مصنفة حسب الصنف
3.6%	0.0%	3.9%	0.1%	4.8%	0.1%	3.3%	0.1%	2.5%	0.1%	2.2%	0.1%	1.9%	0.7%	2.9%	0.7%	3.1%	0.4%	3.8%	0.4%	3.4%	0.5%	
40491.7	71528.2	50540.3	56541.5	71391.2	82033.9	45930.6	68156.7	67653.4	56126.8	60840.9	51391.9	64463	51465.4	68088.4	59964.3	55395.1	56506.6	47140.1	54064.7	43836.8	38048.7	المجموع

المصدر: (1) بيانات منشورة من الدولة، (2002) www.gcc.com

جدول 13: الصادرات والواردات الخدمية الخليجية خلال الفترة 1993-1999 (مليون دولار)

1999			1998			1997			1996			1995			1994			1993			الدولة
الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	الميزان الخدمي	الواردات	الصادرات	
-13476	18856	5380	-12152	16882	4730	-21706	25963	4257	-21523	24295	2772	-15603	19083	3480	-14546	17893	3347	-21181	24464	3283	السعودية
129	634.6	763.6	72.8	651.9	724.7	2.4	634.8	637.2	53.4	612.8	666.2	49.2	634	683.2	196.8	621.8	818.6	70	581.9	651.9	البحرين
-3686	5374	1688	-3780	5542	1762	-3369	5129	1760	-3580	5100	1520	-3980	5381	1401	-3116	4531	1415	-3347	4589	1242	الكويت
0			0			0			0			0			0			0			قطر
0			0			0			0			0			0			0			عمان
0			0			0			0			0			0			0			الإمارات